الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكـرة تخرج لنيـل شهادة الماستـر

تخصص :اقتصاد كمي

عنوان المذكرة :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر
دراسة قياسية من 1990 - 2017

اعداد الطالبة:
بوشافة فاطمة

اشراف
د. محمد عيسى محمد محمود

لجنة المناقشة:

أ/ د.نورين مولود	رئيساً
أ /د. محمد عيسى محمد محمود	مقررا
أ / د.حيمور مصطفى	ممتحناً

السنة الجامعية 2018-2019

شكرو تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"و ما توفيقي الا بالله عليه توكلت و اليه أنيب "

صدق الله العظيم(سورة هود- الآية 38)

شكركم الله العلي القدير الذي انعم علينا بنعمة العقل

و الدين ووفقنا في اتمام هذا البحث العلمي .

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى الاستاذ المشرف

الدكتور:محمد عيسى محمد محمود لقبوله الاشراف على هذه

المذكرة و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة من

اجل اتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

و العلوم التجارية وعلوم التسيير و كل من ساهم من قريب

أو من بعيد في انجاز هذا البحث و لو بالسؤال عنه.

و في الأخير نشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة

هذا العمل.

الاهداء

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع الى

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات الى أغلى انسان في

هذا الوجود أمي الحبيبة

الدرع الوقي والكنز الشافي ،الى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك وسام الاستحقاق

أنت أبي العزيز أطال الله عمرك.

الى من كانت سند في خطوات حياتي و شقت طريقي و تقف دائما بجنبي

أختي الحنونة

الى كل الزملاء الذين التقيتهم من حيث وطئت قدميا دروب

العلم و المعرفة

الى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و الى كل طلبة السنة الثالثة تخصص

الاقتصاد الكمي دفعة 2019 و الى كل من سقط من قامي سهوا .....

أهدي هذا الجهد المتواضع

فاطمة

الفهرس

شكر و تقدير	
اهداء	
المقدمة العامة	02
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر	08
الفصل الثاني:الاطار النظري للبطالة	48
الفصل الثالث :دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 1990 - 2017	73
الخاتمة العامة	90
قائمة المراجع	93
قائمة المحتويات	99
قائمة الاشكال و الجداول	104
الملخص	107

المقدمة العامة

مقدمة عامة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات ، مما أدى الى اندفاع الجزائر الى تجسيد الاصلاحات الاقتصادية و محاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية،ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الاجنبي المباشر ،حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري،و دلك لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار ،كونها اضحت تدرك بأنه الافضل من بين أشكال الاخرى لتدفقات راس المال الاجنبي ،و ذلك بالنظر الى الاثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها ،كما يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا ،اذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول ،أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة و الزراعة و السياحة و قطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية .

ونجد الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة ، والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية،مما يؤدي حتما الى زيادة في الطلب على الشغل، و لهذا تلجأ الدول الى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،و التي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة و امتصاص نسبة البطالة أو التقليص منها،و هنا يكمن دور الاستثمار الاجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات ،اذ ان الحكومة لن تتمكن من استيعاب الاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر و مؤسسات الدولة،لذلك يبرز دور الاستثمار الاجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل ، وخاصة حملة الشهادات .

و تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق ،و ذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و رفع مستوى المعيشة و كسب مقومات و امكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، و من أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة ، و لمعرفة اهم المتغيرات التي تؤثر على البطالة في الاقتصاد الجزائري تستلزم استخدام طرق و أساليب كمية تساعد على القياس و التنبؤ بمسار معدل البطالة مستقبلا و من بين الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة و تفسير بعض المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية او كلية حيث تعمل هذه الاخيرة على تبسيط الواقع و تسمح بالحصول على نتائج تفضي الى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على اساس موضوعي غير متحيز و تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية نظرا لاستعمالاتها الواسعة و المتعددة .

الإشكالية :

فعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر ؟

و يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1 .ما هي الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ؟

2 . هل المناخ الاستثماري الجزائري محفز لاستقطاب الأجنبي المباشر ؟

3 . ماطبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات السابقة نصوغ الفرضيات التالية :

1 – يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة مقارنة للتدفقات الاخرى لرأس المال الاجنبي

2 – يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

3 – يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة فيمايلي :

1/ ادراك أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص العمل .

2/ الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و الخبرات .

أهداف الدراسة :

ان الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج من تحقيق الأهداف التالية :

1 / عرض و تقديم الإطار النظري لكل من الاستثمار المباشر و البطالة .

2 / التعرف على معوقات الاستثمار في الجزائر .

3/ ابراز اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تقليص حدة البطالة في الجزائر .

تحديد إطار الدراسة :

تخص هذه الدراسة دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي تسعى جاهدة الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للتخفيف من حدة البطالة من خلال الإصلاحات الاقتصادية و برامج الاصلاح الهيكلي ،كما تتجلى

فترة الدراسة التي تم تحديدها خلال 1990 -2017 ،و التي تتزامن مع فترات الاضطرابات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر كانهيار أسعار البترول بداية التسعينات و الشروع في سلسلة من البرامج و الاصلاحات الاقتصادية للتخفيف من معدلات البطالة .

أسباب اختيار الموضوع :

1 . رغبة الطالبة في معالجة هذا الموضوع لماله أهمية إقتصادية .

2 . محاولة تسليط الضوء على قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و خفض شبه البطالة .

منهج الدراسة :

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة ، و كذا تمت الاستعانة ببعض البرامج الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

الدراسات السابقة :

تكمن أهم الدراسات السابقة التي تناولت مثل هكذا مواضيع فيما يلي :

1. محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ،مذكرة ماجستير ،من اعداد الباحث عمار زودة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة و جاءت اشكاليتها كالآتي :

ما هي المحددات الملائمة لبناء و تطوير مناخ استثمار جاذب يسمح بالتأثير على قرارات رجال الأعمال الأجانب المتعلقة بتصدير استثماراتهم المباشرة نحو الخارج و المفاضلة بين اقتصاديات الدول المختلفة لاستضافتها ؟

و تهدف هذه الدراسة الى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الاموال الاجنبية ، و التي تجعل رجال الأعمال الاجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لاقامة استثماراتهم و قد اعتمد الباحث على المنهج اوصفي التحليلي في عرض و تفسير أبعاد محددات ظاهرة االستثمار الأجنبي المباشر ، و دافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الاجانب ، بالاضافة الى اعتماد المنهج المقارن أحيانا رغبة في تحليل و مقارنة تجارب الدول ، في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات ، و توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن الوضع العام و السياسي و الامني للدولة و مدى ما تمتاز به من استقرار و تنظيماته الادارية ، فعالية و كفاءة في نظامها القانوني ، و مدى مرونته و وضوحه و اتساقه و سياسات الدولة الاقتصادية و اجراءاتها و طبيعة السوق و آلياته و امكانياته ، منشآت قاعدية ، وعناصر الانتاج ، خصائص جغرافية و ديمغرافية ، كل ذلك يشكل محددات ما اصطلح عليه تسمية المناخ الاستثماري ، و تتميز هذه الدراسة في كونها اهتمت بقرار الاستثمار .

2 . الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، مذكرة ماجستير من اعداد الباحث سلمان حسين ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004 ، و جاءت اشكاليتها ماهو تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزة التنافسية بالدول النامية ؟

و هدفت الى تبيان تاثير جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة على اهم متغيرات الصناعة في اقتصاديات الدول النامية بتحليل معطيات و احصائيات لهيئات و مؤسسات رسمية ،بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال تعرضها الى الاستثمار الاجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية ، مع تقديم لواقع المناخ الاستثماري بالدول النامية و من بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا و دول أمريكا اللاتينية ، بفضل موجة الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتاه هذه الدول ، كما توصل الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة في بناء استراتيجية الدول التنموية على المدى الطويل .

3 .حنان بقاط : نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006 – 2007 و غير منشورة ، أهداف الدراسة تتمثل في التعرف على مسببات البطالة و ايجاد الحلول المقترحة و الممكنة للمعالجة المنهج المتبع هو المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و المنهج الاحصائي ، النتائج المتوصل اليها وجود اختلاف في قياس معدل البطالة من دولة الى أخرى .

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و ربطه بمتغيرات أخرى و لم تتكلم عن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض معدلات البطالة .

أما فيما يخص موضوع البطالة ، فمعظم الدراسات اهملت الاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة فعالة لتخفيض البطالة للدول المضيفة و وسيلة للشركات الكبرى على السوق الدولية .

هيكل الدراسة :

طبقا للإشكالية العامة للبحث و من اجل الاجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول اهتم هذا الفصل الأول بالجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث الأول تناول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و اشكاله و خصائص و اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

والمبحث الثاني يركز على أهمية و دوافع و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ،و المبحث الثالث يتعرض لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكريين التقليدي و الحديث و مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر .

الفصل الثاني اهتم هذا الفصل بالجانب النظري للبطالة حيث تم تقسيمه الى أربع مباحث الأول تم التطرق الى مفهوم والى مختلف أنواع البطالة و كيفية قياسها و مختلف الاسباب ، والثاني يركز على أهم النظريات المفسرة للبطالة من خلال التطرق الى تفسير البطالة في الفكريين التقليدي و الحديث ،و المبحث الثالث تم التطرق فيه الى مختلف الآثار المترتبة عن البطالة و كيفية علاجها أما المبحث الرابع فتناول أهم علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة .

الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة القياسية و التحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 -2017 م من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي و اختبار مدى صلاحيته من الناحية الاحصائية و الاقتصادية والقياسية .

الفصل الأول :

الاطار النظري
للاستثمار الأجنبي

تمهيد :

رغم كل دول العالم الثالث لجأت بعد استقلالها الى الاستثمارات الأجنبية إلا البعض منها كان متفتحا على رؤوس الاموال الأجنبية ، و البعض الآخر رفض ذلك و لجأ الى نمط تنموي يرتكز على القدرات الداخلية ، وهي الدول المنغلقة على الاستثمارات الاجنبية اذن صلة وثيقة بمسألة التنمية عللى هذا الاساس نتناول دراسة هذا الموضوع و التطرق الى بعض النقاط و المفاهيم الأساسية التي لها صلة به ،و قد قسمت الفصل الى أربع مباحث :

المبحث الاول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر (الأهمية ،الدوافع و المحددات)

المبحث الثالث : نظريات و مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الرابع :الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها،اذ نجد من بين أشكال الاستثمار الدولي و الذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة،و عليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر و أشكاله.

المطلب الاول:تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و اشكاله

اولا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر يجب الاشارة الى مفهوم الاستثمار.

1 –تعريف الاستثمار

1 -1 لغة

هو لفظ مأخوذ من الثمر و هو حمل الشجر و اثمر الشجر خرج ثمره[1]. و أثمر الرجل كثر ماله و الثمر بمعنى الذهب و الفضة و ثمر ماله نماه[2].

1 - 2 اصطلاحا

هو تشغيل و توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ،بهدف تراكم رأس المال جديد و رفع القدرة الانتاجية او تجديد و تعويض الرأسمال القديم[3].

2- الاستثمار الاجنبي

يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الاموال و المساهم في انشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد اخر،اذ يمكن ان ينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات التقنية،ويسمح بتحويل التكنولوجيا ،يوفر فرص العمل ،و من جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير و ادارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات.وفي هذا السياق يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي غير المباشر على انه تلك الاستثمارات المحفظية التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة،او تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، او في مشروعات التي تقوم بها سواء الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط ان لايكون للاجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخول لهم حق ادارة المشروع .

---

[1] سليمان عمر محمد الهادي:الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي،الطبعة الاولى،عمان –الاردن،2010 ،ص22.

[2] عمر هاشم محمد محمد صدقة :ضمانات الاستثمار الاجنبيةفي القانون الدولي،دار الفكرالجامعي،الاسكندرية،ص ص 03.

[3] قاسم هاشم علوان:ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،دار الثقافةللنشر والتوزيع،الطبعة2 ،عمان –الاردن ،2011 ،ص22.

3 – الاستثمار الاجنبي المباشر

هو عبارة عن اتخاذ قرارات على المستوى الاستراتيجي، غالبا ما يكون لمدة طويلة و يهدف الى تحقيق أرباح و دخول مستمرة،و لقد كان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الاداة الرئيسية لدخول الشركات المتعددة الجنسيات التجارة الدولية،و ذلك من خلال توزيع نشاطها الانتاجي و التسويقي بين فروع مختلفة تتوطن في مختلف البلدان،و ذلك تكونت وحدات مركبة و شاملة من هذه الشركات لنقل التكنولوجيا الجديدة و رأس المال بين مختلف المناطق .

وقد قدمت مجموعة من التعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر من قبل مجموعة من الباحثين الاقتصاديين والمنظمات

الاقتصادية، نعرض بعضا منها :

3 -1 المنظمة العالمية للتجارة

فتعرفه على أنه، ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر في بلد ما (البلد الاصلي) و الذي من خلاله يستعمل اصوله في بلدان أخرى و ذلك مع نية تسييرها.

3 -2 مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

الاستثمار الاجنبي المباشر على انه :ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداريين شركة القطر الام (القطر الذي تنتمي اليه الشرة المستثمرة) و شركة أو وحدة انتاجية في قطر اخر (القطر المستقبل للاستثمار).

3-3 تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه :

كل شخص طبيعي او تجمع لاشخاص طبيعيين،كل مؤسسة عمومية (حكومية) ا خاصة ، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا، يقوم بانشاء مؤسسة للاستثمار الاجنبي المباشر في بلد آخر،فالاستثمار الاجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الاجنبي[1] .

3-4 تعريف صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الاجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني اخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الاجنبي المباشر و المؤسسة، اضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة، الذي و وفقا للمعيارصندوق النقد الدولي يكون

[1] نعيمة أوعيل :واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر،الطبعة الاولى،مكتبة الوفاءالقانونية،الاسكندرية،2016 ،ص ص10 -11 .

الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الاجنبي 10 او أكثر من أسهم رأس المال احدى مؤسسات الاعمال و من عدد الأصوات فيها[1] .

5-3 تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين

- يقصد بالاستثمارات الاجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الاجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها ، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له الحق الادارة ، و يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج الاول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد المضيف و الثاني : ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع[2] .

- يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد بلد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الاجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10 أو أكثر من أسهم رأس المال احدى مؤسسات الاعمال ومن عدد الاصوات فيها ، و تكون الحصة كافية عادة لاعطاء المستثمر رايا في ادارة المؤسسة [3] .

- يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستثمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد الجهة المستثمرة و ذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع[4] .

ثانيا :أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتحدد أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الأهداف التي يامل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم الى الدول المضيفة التي تنصف الى:

1- الاستثمار المشترك(الشراكة)

عرفت الشراكة من قبل مجموعة من الاقتصاديين، منهم كولدي و تريبسترا و لفينجستون و اجتمعت هذه التعاريف على أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) ،أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، و ينطوي على عمليات انتاجية أو تسويقية كانتاج سلعة جديدة أو قديمة ،أو تنمية السوق ،أو أي نشاط انتاجي أو خدمي آخر ، و المشاركة هنا ،لا تقتصر على الحصة في رأس المال ،بل تمتد الى الادارة و الخبرة و براءة الاختراع أو علامات التجارية ، بدون السيطرة الكاملة عليه .

و من خلال ما سبق، يمكن القول ان الشراكةتنطوي على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين ،أحدهما وطني و آخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف .

---

[1] أميرة حسب الله محمد:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية،دار الجامعة،2004 -2005 ، ص19 .

[2] نزيه عبد المقصود مبروك:الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية،دار الفكرالجامعي،الاسكندرية،2007 ،ص31 .

[3] أميرة حسب الله:مرجع سبق ذكره،ص43 .

[4] فليح حسن يخلف:التمويل الدولة ،مؤسسة الوراق،الطبعة الاولى ،عمان،2004 ،ص171 .

- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .
- اذا تم شراء حصة في شركة وطنية قائمة من طرف مستثمر أجنبي تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك
- لابد ان يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار ،الحق في المشاركة في ادارة المشروع [1].

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي :

تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بانشاء فروع لها للانتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الانتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الادارة و التحكم في هذه النشاطات ، و يعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات[2] .

- يعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الاجنبي بصفة كلية ، أو أكثر أشكال الاستثمارات الاجنبية ،تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة انشاء فروع للانتاج التسويق .....الخ

و نجد في الجانب المقابل أو الدولة النامية تتردد كثيرا الى ازالة هذا الشكل ويعود ذلك الى الخوف من التبعية الاقتصادية ، و ما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي و العالمي و الخوف من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة [3].

3- الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة ،و قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية ، أو بالقرب منهما ،و هي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل : الأسوار و طبيعية مثل :الاشجار و الجبال ، البحار ، أو الانهار ،و يتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الاقليم الجمركي لها ،و يتم اخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله ، و يخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة .

كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية ،و لها هيكل اداري مستقل ، تمارس فيها انشطة صناعية ،تجارية و خدماتية ،و تحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات و سياسات الدولة المضيفة [4].

4 - مشروعات او عمليات التجميع :

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي و الطرف الوطني (عام او خاص) ،يتم بموجبها قيام الطرف الاول ، بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) ، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا يقدم الطرف الاجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة ، و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة .....الخ ،و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه ، حيث يصبح هذا الشكل مشابها لاشكال الاستثمار الاجنبي غير المباشر في مجال الانتاج .

---

[1] نعيمة أوعيل:مرجع سبق ذكره،ص ص16 -17 .

[2] أبوقحف عبد السلام:الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية،مؤسسة الجامعية،مصر،2003 ،ص20 .

[3] بيوض محمد العيد:تقييم الاستثمار الاجنبي على النموالاقتصادي و التنمية المستدامة،اطروحة ماجستير ،2015 ،ص14 .

[4] نعيمة أوعيل :مرجع سبق ذكره،ص 20 .

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر و هدفه

تتميز الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الاجنبية بحيث تقوم بتسريع النمو و التحولات الاقتصادية ، فالبلدان التي هي في طريق النمو تبحث عن جذب الاستثمارات الاجنبية و توفير الظروف المواتية لها .

أولا : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

ان اهم خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يميزه عن الاشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الاجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموا ل الموظفة " المستثمرة " .

1- انخفاض درجة التقلب :

ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستقرار اذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية و تدفقات الحافظة الاجنبية ، وهذا راجع الى طبيعة الاستثمار

الاجنبي المباشر في حد ذاته ،اذ قد يتطلب توقيف او انسحاب مشروع استثماري تكالبف ضخمة تفق حائزا أمام صاحب المشروع اضافة الى مختلف العقود المتفق عليها بداية النشاط التي هي الاخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الاجنبي على البقاء[1] .

2- توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر :

ان الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الاجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الاخير عبر مختلف أنحاء العالم ، و في هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر ، و النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة من الدول النامية .[2]

ثانيا : أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

يسعى المستثمر الى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانة و تحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين و تتمثل الأهداف فيمايلي[3] :

- تحقيق العائد و هو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع االستثمار من الصعب ان يجد فردا يوظف امواله دون ان يكون هدفه تحقيق الربح .

- تكوين الثروة و تنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على امل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فالمستثمر يسعى وراء تحقيق

[1] سليمان حسين:الاستثمار الاجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية،رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2004 ،ص 05 .

[2] البنك الدولي:تقرير عن التنمية في العالم ،1999 – 2000 ،ص 37 .

[3] منير ابراهيم هندي:الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ،منشأة المعارف،2005 ،ص584 .

الثروة في المستقبل[1] .

- المحافظة على قيمة الموجودات : يسعى المستثمر الى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تتلف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الاسعار و تقلبها .

- الحفاظ على الاصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر او يحق له التصرف بهاو ذلك بعد دراسة الخواطر المتوقعة و بما يجب تجنب هذه الاصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

- استمرار الدخول و زيادتها و يمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوليد رغباته في رفع مستويات معيشته و من ثم قدراته الانتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة[2] .

المبحث الثاني :الاستثمار الاجنبي المباشر (الأهمية ،الدوافع و المحددات)

للاستثمارات الاجنبية المباشرة أهمية كبيرة في تنمية أي اقتصاد ، اضافة الى كونها وسيلة تمويل دولية فعالة وأداة لاقتصاديات الدول النامية لدخول الأسواق الدولية و تسويق المنتج المحلي ،فهي احدى طرق سد الفجوة (الادخار ،الاستثمار) ،ترقية الصادرات ، التقليل من الواردات ،اذ تلعب الاستثمارات الاجنبية دور كبير في التقليل و الحد من المديونية نظرا لما توفره من فرص تمويل لاقتصاديات الدول المضيفة .

المطلب الأول : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

على ضوء المفاهيم السابقة للاستثمار الاجنبي المباشر و أنواعه المختلفة تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار و دوره في التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال :

- امداد الدول النامية بحزمة من الاصول المختلفة في طبيعتها و النادرة في هذه الدول و ذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات ،و تشمل هذه الاصول رأس المال التكنولوجي ، المهارات الادارية كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات الدولية .

- المساهمة في خلق فرص العمل و رفع انتاجية هذا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة .

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و من خلال جذب مدخرات المحلية الى الأنشطة الأساسية أو الانشطة المكملة و من ثم ارتفاع عوائد الملكية و هو ما يدفع بدوره الى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات .

- رفع مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الامامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات المحلية ،فالروابط الخلفية تساهم في زيادة انتاجية و كفاءة أداة الشركات الاخرى ، أما الروابط الامامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة .

[1] أميرة حسب الله:مرجع سبق ذكره،ص35 .

[2] هوشيار معروف:الاستثمارات والاسواق المالية،دار الصفاء،الطبعة1 ،عمان ، الاردن ، 2003 ،ص 03 .

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الاجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات ، و الجدول التالي يبين أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى المحلي مقارنة بالمستوى الخارجي :

الجدول رقم 01 : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار على المستوى الداخلي	الاستثمار على الصعيد الخارجي
- تساعد على نمو الاقتصاد و خلق الوضائف و رفع المستوى المعيشية. - السرعة في تراكم رأس المال تقل المعرفة العلمية و انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية . - تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الاجنبي الى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال و التكنولوجيا . - زيادة في الانفاق على البحوث و التنمية .	- تخفيض الرسوم الجمركية و بالتالي التشجيع على الاستيراد و التصدير كذا تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل اسلع المحلية ذات قدرة عالية على المنافسة عالية وتوليد عائد عالية و بالتالي خفض العجز في الميزانية . - المساهمة في خلق فرص العمل و الحد من البطالة . - رفع معدل الاستثمار بالدول النامية . - تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الاجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات

المصدر : بشوع سعاد و عاشور سهام ،النظام المحاسبي كمدخل لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، ورقة بحثية مقدمة من ملتقى دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر- جامعة خنشلة ،ص 05 .

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره حركة من رؤوس الاموال الدولية طويلة الاجل في حد ذاته عملية تحتاج الى قيام به من جهة ومن جهة أخرى اجتنابه و لاشك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أو المصدر.

أولا :دوافع المستثمر الاجنبي

و نذكر منها :

- الاختراق الجاد و الكبير للاسواق العالمية فهو الدافع الاول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.

- يمكن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار و التجارة مثل الضرائب و الرسوم .

- منها ما شكل مصدرا حقيقة للمواد الاولية من مناجم الحديد و الصلب و منابع البترول و هذا ما جعل بالضرورة المستثمر الارضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار و هذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

ثانيا :دوافع اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الدول النامية

يمطن تلخيص فيمايلي :

- جعل القسم الاجنبي يساهم في ايجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الاخيرة .
- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها .
- اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية .
- يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له، أي هو أداة تمويلية خارجية .
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة المضيفة .

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

ان محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بداية تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية الى جانب قرارات تجسيده . و أيضا قرارات اختيار مواقعه و هذا ما يعني بضرورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة اما بالشركات الاجنبية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر و حتى دولها الأصلية هذا من جهة ، كما تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المصدقة بما فيها الدول النامية[1] .

1- المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية و استفادة دول معينة عن غيرها ، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة ، و فيمايلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

1-1 درجة الانفتاح على العالم الخارجي

[1] عبد القادر خديجي:دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص مالية،2007 -2008 ،ص85

يميل الاستثمار الاجنبي المباشر الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة و في سبيل التعرف عل درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة و لفترات قادمة و من هذه المقاييس[1] :

- نسبة الصادرات الى الناتج القومي .
- درجة التركيز في الصادرات .

2-1 القوة التنافسية للاقتصاد القومي

تتمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الاجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية و العكس صحيح و يمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها :

- الرقم القياسي لأسعار الصادرات .
- معدل نمو الصادرات .

3-1 حجم السوق و احتمالات النمو

يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر ، فكبر حجم السوق المالي أو المتوقع يؤدي الى تزايد تدفق هذه الاستثمارات و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي و عدد السكان ، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق و بالتالي للاحتمالات المستقبلية .

لقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدول المضيفة و بين الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد الوطني و جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لاشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد كل نمو في هذه المعدلات[2] .

4-1 سعر الصرف

توجد علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف و الاستثمار الاجنبي المباشر ،اذ تؤدي الى التقلبات المفاجئة الى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة .

و يؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج و العمالة و المواد و الأجور و تكاليف النقل .....الخ ، و بالتالي تختلف من دولة لأخرى مما يؤدي الى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة و يتحول الى دولة أخرى ،كما أن للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف بالزيادة أو

[1] عصام عمر مندور:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية،2010 ،ص 13 .

[2] عمار زودة:محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر،رسالة ماجستير،قسم علوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،2007 -2008 ،ص121 .

النقصان . تأثير على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس و يؤثر على القرار الاستثماري .

5-1 معدلات التضخم

معدلات التضخم لها تأثير مباشر على حجم الارباح ، و بالتالي على حركة رأس المال ، كما تؤثر على تكاليف الانتاج الت تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات ،بالاضافة الى تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة ، فالتضخم المفرط بسبب صعوبات للشركات في ادارتها لعملياتها في مختلف أنشطتها ، كما هو الحال عند وضعها للاجراءات الحسابية و ادارة التدفق النقدي ، و عادة ما ينتهي الأمر الى حالة من الركود الاقتصادي في حالة قيام الدول المضيفة بفرض برامج طارئة في محاولة السيطرة على التضخم اضافة الى اهتمام معظم الدول النامية بتحرير اقتصادها و الانفتاح على العالم الخارجي ، التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار ، و يتم ذلك من خلال تطبيق مختلف برامج الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة و تقليل العجز التجاري .

6-1 الناتج المحلي الاجمالي

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستفيد منها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري ،و قد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة و زيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الاجنبية المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي و زيادته تعني زيادة في الطلب الكلي و المداخيل ، و لذلك يتوقع وجود علاقة موجبة بين الزيادة في معدل النمو في الناتج المحلي و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر[1] .

2- محددات سياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة بها في التأثير على الاتجاه الاستثمارات الاجنبية التي قد لاتوليها الدول النامية أهميتها بالرغم من التركيز

عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات ومن هذه المحددات :

1-2 درجة الاستقلال السياسي

يعتبر من المحددات الرئيسية ، التي يتخذ على أساسها المستثمر الاجنبي قرار الاستثمار ، فاستقرار النظام السياسي يؤثر على جذب الاستثمارات الاجنبية ،حيث يفضل المستثمرون الاجانب النظم الديمقراطية الراسخة و المستقرة ، أين يضمنون الحصول على الارباح و تتقلص لديهم مخاطر الخسارة الواردة في حالة انعدام الاستقرار السياسي ، فقد يتغير الحكم في البلد المضيف و تتغير معه طبيعة و مشروعية المعاملات الاقتصادية الدولية لهذا البلد ، فتخسر بذلك الشركة الاجنبية رأسمالها[2] .

[1] عبد السلام ابو قحف:مقدمة في ادارة الاعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية،الطبعة الرابعة ،الاسكندرية ،مصر ،1998 ،ص76.
[2] نعيمة أوعيل ،مرجع سبق ذكره،ص 44 .

2-2 التوجه السياسي و مدى تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي

و يقصد بالتوجه السياسي هو اتجاه الادارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية (نظام رأس مالي أو نظام اشتراكي) فالاستثمار الاجنبي يميل الى اقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود و العراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول ذات نظام اشتراكي لذا فان الادارة السياسية لدولة تأثير موجب أو سالب على حركة هذه الاستثمارات .

و كذلك تدخل الحكومي يتسم دائما بعدم الكفاءة و سوء الاستخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للاستثمار الاجنبي[1] .

و في هذا الصدد قال " وريك سميث " رئيس فريق مؤلفي تقرير عن التنمية عام 2005 الصادر عن البنك الدولي " يفيد أكثر من 90 من الشركات عن وجود فجوات بين السياسات و بين ما يجري على أرض الواقع العملي ، قلنا ان الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد نصف الانتاج في العديد من البلدان النامية، و ينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات ، ومواجهة المصادر الأكثر عمقا من بين مصادر اخفاق السياسات و التي يمكنها تعكير مناخ الاستثمار.

[1] عصام عمر مندور:مرجع سبق ذكره،ص ص 90 – 91 .

جدول رقم 02 : أسباب و آثار الخطر السياسي على شركات متعددة الجنسيات .

مصادر الخطر	الايديولوجية السياسية ، الصراع الديني ، عدم الاستقرار الاجتماعي التأميم ، الصراعات المسلحة ، الانقلاب العسكري ، الحقد و العداء للاجانب .
الآثار على أعمال الشركات متعددة الجنسيات .	التجريد من الملكية أو المصادرة . - قيود عملياتية .- قيود التمويل . قيود على العمالة . ملكية محلية . متطلبات انتاجية - نكث الوعد وفسخ العقد قيود تميزية : - ، رسوم جمركية ضرائب مقصودة تعليمات التوظيف و العمالة . الأجور و نوع الملكية . متطلبات بخصوص الانتاج أضرار مادية و تهديدات للاجانبو ممتلكاتهم -

المصدر: عمار زودة ،مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

3 – المحددات القانونية و التشريعية

ان وجود اطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الاجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات الاجنبية ،وحتى يكون الاطار التشريعي جذابا للاستثمار الاجنبي المباشر لابد من توافر عدة مقومات من أهمها :

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية.
- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الاجنبي أو للتكنولوجيا و مدى حاجتها للموارد الطبيعية .
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية و حاجتها لتشغيلها .

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم ، المصادرة ، فرص الحراسة ، نوع الملكية ، وتكفل لها حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية .

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات ،و حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية .

- القدرة الفنية و المالية و اللوجيستية لتصدير تلك المنتجات ، يضاف الى ذلك كل الظروف على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات [1].

[1] حتحات محمد رضا:دراسة قياسية لمحددات الاستثمالر الاجنبي،مذكرة ماجستير، ص20، INPS .

الجدول رقم 03 : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة

التسيير الاعمال

- دعم وتعزيز الاستثمار و تتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدولة و توفير الخدمات التمويلية اللازمة .
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد .
- الراحة الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة و نوعية الحياة وغيرها .
- خدمات ما بعد الاستثمار.

اطار سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر

- الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي .
- القوانين المتعلقة بالدخول و العمل .
- معايير معاملة فروع الشركات الاجنبية .
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر.
- سياسات و برامج الخصخصة .
- السياسات التجارية (التعريفية الجمركية ، سياسة الحماية الوطنية).

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة

المحددات الاقتصادية

عوامل السوق.	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
- حجم السوق و معدل الدخل الفردي .	- توفير الموارد الخام .	– كلفة الاصول و الموارد .
- معدل نمو السوق .	– عمالة رخيصة غير كفء .	– كلفة المخلات الاخرى مثل كلفة
- قدرة الوصول الى الاسواق العالمية .	– عمالة كفوءة .	النقل و الاتصالات و كلفة السلع

المصدر : عصام عمر مندور ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المبحث الثالث : نظريات و مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

ان بروز الاستثمار الاجنبي المباشر كبديل عن المديونية ، التي أصبحت عبئ على اقتصاديات الدول النامية جعله مطلب الدول المضيفة ،اذ قدمت له حوافز و ضمانات فعدلت التشريعات واستحدثت قوانين جذابة له و أصبح محل اهتمام الاقتصاديين كما السياسيين ، فوضعت نظريات مفسرة ، ودرس كحتمية للتنمية الاقتصادية الى جانب المخاطر التي قد يجلبها معه للدول المضيفة[1] .

المطلب الأول : نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد كان الاهتمام كبيرا بالاستثمار الاجنبي المباشر قديما و حديثا ،حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الاجنبي ، و دوافع الشركات الاجنبية للاستثمار خارج الحدود ، و سنتطرق الى بعض النظريات التقليدية و الحديثة .

1 – النظريات التقليدية

لقد النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر و سنقوم بعرض هذه النظريات فيما يلي:

1 -1 المدرسة الكلاسيكية :

يتطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الاجنبي المباشر من المنافسة التامة السوق الكاملة .لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الانتاج[2] .

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، اما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات و تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن الى هدد من المبررات التي من بينا مايلي[3] :

- ميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح التولدة من عملياتها الى دولة الام بدلا من اعادة استثمارها في الدول المضيفة .
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة .
- ان ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى خلق أنما جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .

---

[1] عبد الكريم كاكي:الاستثمار الاجنبي و التنافسية الدولية،مكتبة حسن العصرية،بيروت،لبنان،ص 79 .

[2] سليمان حسين:الاستثمار الاجنبي المباشرو الميزة التنافسيةالصناعية بالدول النامية،مذكرة مقدمةضمن متطلبات الحصول علىشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 ،ص 33 .

[3] عبد السلام ابو قحف:نظريا التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية،1989 ،ص14 .

- قد يترتب علي وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد فيما يختص بهيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعالمين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية .

-ان وجود الشركات الاجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و عي فرضية غير واقعية[1] .

1-2 نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، بالاضافة الى نقص المعروض من السلع فيها[2] :

كما أن توافر بعض جوانب و عناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الاجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر مايلي :

- اخلافات جوهرية في نوعية انتاجها بالمقارنة مع الانتاج المحلي .
- توفر مهارات ادارية و انتجية و تسويقية مقارنة مع ما توفر في الشركات و المشروعات المحلية .
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الانتاج و الاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل انتاجها أ قل كلفة و سعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة و سعر أعلى .
- اختراق اجراءات الحماية الادارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية وغيرها و التي تمنح للشركات الاجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية .
- التفوق التكنولوجي للشركات الاجنبية باستخدامها وسائل و أساليب انتاجية أكثر حداثة و تطور .
- الخصائص الادارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية و الادارية و التكاملية و التي تتيح لها القدرة أكبر على المنافسة و نتيجة للقوة التنافسية الاكبر و المستندة الى قدرة الشركات الاجنبية في كافة المجالات السابقة، فانها تعمل في اسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول ، بسبب ضعف المنافسة في هذه الاسواق نتيجة نواقص السوق ، أي السوق غير التامة .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية تفترض ادراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الاجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية .

[1] رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، الطبعة الاولى ،المكتبة العصرية، 2003 ، ص 32 .

[2] عمر صقر:العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الاسكندرية،2003 ،ص48 .

- كما يمكن القول بان مدى امكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الاجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة و من ثم فان قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة نفس السبب[1] .

1 -3 نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للاسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات الى اللجوء للاستثمار الاجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات و امكانية خاصة لا تتمتع الشركات المحلية بالدول المضيفة ،كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أنه تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.

و من تلك المميزات اتنافسية انتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى انتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق .

وكان " هايمر " أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الاجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركات في سوق ذات هيكل احتكاري .

و قد تطورت هذه النظرية و لكن تطورها ظل في سوق احتكاري و لم تراع النظرية السوق اليابانية حيث تقوم شركات صغيرة و متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، يعكس النموذج الامريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الانتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة[2] .

2 – النظرية الحديثة

ظهرت عدة توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين ، تسعى لتفسير أسباب الاستثمار الاجنبي المباشر و نمو الشركات متعددة الجنسيات و سنتطرق الى نظرتين كمايلي :

1-2 نظرية دورة حياة المنتوج

تستخدم هذه النظرية اطار دورة حياة السلعة المعروفة كمدخل لتفسير التجارة و الاستثمار الخارجيين .

المرحلة الاولى :الابداع و الانتاج و البيع في السوق المحلية

في بداية تقديمها تكون السلع الكمالية مرتفعة الثمن نتيجة ارتفاع تكاليف البحث و التطوير ،في هذه المرحلة يكون التركيز على السوق المحلية .

[1] عبدالسلام ابو قحف:اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي،ص398 .

[2] رضا عبد السلام:مرجع سبق دكره،ص 48 .

المرحلة الثانية : مرحلة التصدير و النمو

في هذه المرحلة يبداحجم المبيعات بالازدياد نتيجة ازدياد حجم الطلب على هذه المنتجات و بالتالي انخفاض التكاليف الثابتة مما يؤدي الى انخفاض سعرها و تبدأ الشركة بالتصدير.

المرحلة الثالثة :النضج و الاستثمار

في هذه المرحلة يبدأ انتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها خاصة الدول الغنية ،و بهذا تجد الشركة نفسها مهددة اما بانتاج منتجين جدد ،و اما ان الدول المستوردة بدأت تفرض رسوما جمركية و واردات تلك السلعة.

المرحلة الرابعة:انخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة

في هذه المرحلة تفقد الشركة الاصلية تحكمها في السلعة و يظهر منتجون آخرون في الدول الغنية و الفقيرة،وتكون مبيعات الشركة قد بدأت في الانخفاض،حيث أصبحت السلعة و وسائل انتاجها معروفة و نمطية .

2 – 2 النظرية الاحتكارية للسوق الدولي

تقدم لنا هذه النظرية تفسيرا لدافع الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق ، الذي تسيطر فيه شركة ما أو قلة من المنتجين على انتاج أو بيع و توزيع سلعة ما ، محتفظين بالميزة التنافسية التي تمكنهم من الاستثمار بالسوق وتسمى هذه الظاهرة" باحتكار القلة " و هناك ثلاثة أنواع من الاحتكار في السوق الدولي هي :

أ- نظرية المنظمة الاولى في السوق

قد تتمكن منظمة أخرى من الدخول الى السوق و اللحاق بالمنظمة الرائدة من الناحية الفنية ،الى ان المنظمة الاولى قد خلقت لنفسها سمعة و اسما في سوق تلك السلعة ،مما يجعل من الصعب على المنظمة الجديدة منازلتها أو تهديد وضعها في السوق .

ب - نظرية الاستثمار (الاحتكار)

تفترض هذه النظرية أ العمل في بيئة خارجية بعيدة عن المقر الاصلي للمنظمة شيء مكلف في حد ذاته و عائق مثبط ، وللتغلب على هذه التكاليف يجب ان تمتلك و تستاثر بميزة قوية مثل امتلاك تقنية جديدة غير معروفة من اجل تحقيق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة.

ج -الاستثمار الاجنبي كرد فعل لنشاط المنافس

هنا يلاحظ اصحاب هذه النظرية أن النظمات التي تستثمر في الخارج هي منظمات كبيرة شبه احتكارية و يقولون ان استثمارها ياتي عادة كرد فعل لتحرك قامت به شركة محلية منافسة كقيام شركة كوكاكولا بالاستثمار في الصين بعد قيام شركة بيبسي بدخول السوق الروسي[1] .

[1] رانية سعيد أبو بكر:مقدمة في التجارة العالمية تخصص تسويق ، رسالة ماجستير power point www.Nabonlin;ORG AR risearch economic

المطلب الثاني :مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على التعامل مع المخاطر وتكتسي هذه الاخيرة جانبان يتمثل الاول في احتمالية حدوث حدث ما لا يتلائم مع رغبة المستثمر أما الجانب الثاني فهو مقدار أو حجم للنتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الاساس الذي يبنى عليه مبدأ ادارة المخاطر ، وعليه من غير الممكن التحدث عن عوائد الاستثمار دون التحدث عن الخطر لان قرارات تتضمن تبادل بين توفيقة المردودية الخطر

أولا : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الاجنبي المباشر وتتمثل في[1] :

1_ خطر حجم السوق فالدولة المضيفة

حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام أو من اسواق أخرى كبيرة وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الاجمالي .

2 – خطر التضخم

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية ، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر لان التكلفة النسبية للانتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل .

4 – خطر تقلبات سعر الصرف

و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف و بعد تحويلها الى عملية بلد مما يدفع الى تخفيض الاستثمارات الاجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة .

5 – البنية الاساسية

تعد البنية الاساسية غير المتكاملة و اليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد المستثمرين الأجانب .

6 – الاستقرار السياسي

يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الاجنبية ، وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الاجنبي في ذلك البلد .

[1] يونس مسعداوي:تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشرمع اشارة لحالات بعض الدول العربية،أبحاث اقتصادية ،جامعة سعد دحلب البليدة،العدد الثالث،جوان 2008 ،ص ص171 -172 .

ثانيا : تخوفات المستثمر الاجنبي عند مباشرته الاستثمار الاجنبي في الدول المضيفة .

1 – نزع الملكية : يذهب البعض الى تعريف نزع الملكية بانه " الاجراء الذي تتخذه الدولة أو احدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة ،تحقيقا لدواعي الصالح العام بموجب قرار اداري يصدر عن الجهة المختصة ، وهو اجراء قد تستعمله الدول المضيفة في اي وقت .

2 – المصادرة :اجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة و تستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص و ذلك دون أي مقابل . و هو حق لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك .

3 – التأميم :يعرف **"DOMKE"** التأميم بانه " اجراء من اجراءات التغيير العام في حياة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية فهو اجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع الى الأمة . أما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية ، لوسائل الانتاج و يسمى " التأميم الايديولوجي أو لمجرد القضاء على سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الاقتاد الوطني " التأميم الاصلاحي " و هو غير عملي حاليا ضد انهيار المعسكر الاشتراكي[1] .

المبحث الرابع :الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بعد ادراك أهمية القطاع الخاص بادرت الى ترقية و فسخ المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر و ذلك من خلال اصدار جملة من القوانين و الاجراءات التنظيمية التي تهدف الى تحسين مناخ الاستثمار و تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية و نقل التكنولوجيا و توفير فرص العمل .

المطلب الاول :تطور قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

أولا : قوانين الاستثمار قبل مرحلة الاصلاح الاقتصادي

غداة الاستقلال كانت الجزائر تعتمد على مواردها الداخلية و المتمثلة في المحروقات التي تشكل 98 % من صادرات البلاد ، فلم تنص من خلال قوانينها صراحة على تشجيع الاستثمار الاجنبي و لكن بعد انخفاض أسعار البترول و نقص الموارد ،عمدت الجزائر الى تطبيق الاصلاحات الجديدة و المتمثلة في وضع قوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية وسوف نتطرق اليها فيما يلي :

1 – قانون الاستثمار 1963 :

كان أول قانون عرفته الجزائر بعد الاستقلال ، و هذا يعني أنه ابتداءا من هذا التاريخ السلطة الوطنية بدأت تخطط الاستراتيجية التطور و النمو، و قد خاطب هذا القانون في جزئه الكبير المستثمرين الأجانب بصفتهم المستفدين من الامتيازات و الضمانات الممنوحة فيه و التي عكست ادارة البلد للسير نحو التطور .

[1] عمر هاشم صدفة:مرجع سبق ذكره،ص ص34 -35 .

ويقوم هذا القانون على سياسة مالية و على سياسة توظيفية اقليمية ، فضلا عن جهاز نقدي يدعمه و يقوي آثاره .

جاء هذا القانون في اطار كلاسيكي حيث نجد فيه بنود متعلقة بالضمانات و الامتيازات خاصة الامتيازات الجبائية و التي قسمت الى قسمين :

- القسم الاول : خاصة بالضمانات العامة و التي تترتب آليا لكل استثمار مقبول .
- القسم الثاني : يتعلق بالامتيازات الاستثمارات الاستثنائية التي تكون مشروطة بتوافر الاستثمار على بعض الخصائص الاقتصادية .

و تتمثل الضمانات التي تضمنها قانون 1963 فيما يلي :

- عدم تأميم المشروع الال اذا اقتضت الضرورة الاقتصادية ذلك .
- حق تحويل الارباح الموزعة بشكل يتناسب مع حجم المساهمة الاجنبية ، و يقتصر هذا الحق على حصص راس المال الاجنبي الوارد فعلا، او على ما تبقى من أرباح اعادة الاستثمار ، و في حالة حدوث تغييرات تشريعية فان القانون يضمن مستوى تحويل ثابت .

ان الهدف من هذه الضمانات و الامتيازات الممنوحة هو استقطاب رؤوس الاموال الخاصة الاجنبية و طمأنة رؤوس الاموال الخاصة الوطنية ، و على الرغم من ذلك فان قانون 1963 لم يحقق الاهداف المنتظرة .

غير أن السبب العقيقي لهذا الاخفاق ، يعود لتخوف المستثمرين من حالة عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية و السياسية لجزائر ما بعد الاستقلال .

2– قانون 1966 المؤرخ في :

صدر هذا الامر في 15 سبتمبر 1966 ، حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة تغيرا واضحا في سياستها الاقتصادية وهذا باعطائها الاولوية لتصنيع واعتماد التخطيط للتحقيق التنمية الاقتصادية ، وكان لهذا التشريع الفضل في تحديد السياسة العامة للحكومة في مجال الاستثمارات الخاصة ، كما أنه وسع من مجال تطبيقه يشمل الاستثمارات الوطنية الخاصة ، وذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من الامر المذكور أعلاه " أن الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين أو الاجانب يمكنهم احداث أو انماء مؤسسات صناعية ، أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الانتاجي لامة والاستفادة من كل أو جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها الباب الثاني من هذا القانون ذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة وفقا للاجراء المنصوص عليها في المواد 20 الى 27 من هذا الامر .

كذلك فان هذا القانون سمح بالاستثمارات الاجنبية بالتدخل في القطاعات الحيوية ، لكن عن طريق الشركات المختلطة، التي تكون فسها نسبة مساهمة الدولة فيها أعلى من رأس المال الاجنبي ، و ذلك ما نصت عليه كل من المادة الثانية و الثالثة من هذا القانون ، فحسب المادة الثانية . " ان المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود الدولة و للهيئات التابعة لها لا ان الدولة

يمكنها أن تقرر دعوة الراس المال الخاص لانجاز هذه المشاريع ، تعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطني أو الاجنبي في تلك الاستثمارات ، و ستحدد بمرسوم القطاعات المعتبرة كحيوية في مفهوم هذا الامر" .

و حسب المادة الثالثة " عندما تشترك الدولة في شركات للاقتصاد المختلط بالمساهمة في الرأسمال الاجنبي أو الوطني فيجب أن يصادق على القوانين الاساسية لهذه الشركات بمرسوم يتضمن الاحكام التالية:

الخيار للدولة بشراء كل الحصص او الاسهم التي لا تملكها أو بشراء جزء منها و كذلك الشروط التي يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار"

و يمكن ان نستنتج من هاتين المادتين ما يلي :

- ان القانون احتفظ للدولة بحق المبادرة اتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها ، مع امكانها عند الضرورة مشاركة الراس مال الخاص الوطني أو الاجنبي .
- كما للدولة علاوة على ذلك ، أن تشارك مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة الرأسمال الاجنبي أو الوطني .

و لأجل استقطاب الاستثمارات فان القانون (66 – 284) منح عدة امتيازات للمستثمرين الاجانب و الوطنيين ، نذلك منها :

- الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقص من رسم الانتقال .
- الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقص من الرسم العقاري خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات و كذلك مع مراعاة مكان انشاء المؤسسة .
- ارجاء استيفاء رسوم الجمارك و الرسم الفريد الاجمالي على الانتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق الشروع و ذلك على تدريج أقصى لمدة الاستهلاك الصناعي .
- الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقص من الرسم الذي يترتب على الارباح الصناعية و التجارية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز خمس سنوات ، و لمبلغ سنوي من الارباح لا يمكن أن يتجاوز 20 % من الرسوم الخصوصية المستثمرة في النشاط المرخص به .

هذا بالنسبة للامتيازات الجبائية، أما عن الضمانات التي تضمنها الامر رقم(66 _ 284) المتعلق بالاستثمار فيمكن اجمالها في ضمان عدم المصادرة الا عند الضرورة ، لهذا الغرض فان المؤسسات المحدثة المرخص لها طبقا لهذا الامر لا يمكن أن تسترجعها الدولة ، لا عندما تفرض ذلك دواعي التنمية الاقتصادية و الاسترجاع يقرر بموجب نص تشريعي ، و يجب ان يترتب عليه بحكم القانون تعويض عادل للقيمة صافية المحددة بمواجهة الخبراء ، و العناصر الوطنية التي تسترجعها الدولة و ذلك في مهلة أقصاها تسعة أشهر.

و قد فشل هذا القانون في جذب الاستثمارات الاجنبية و تحقيق الهدف منه ، و يرجع السبب في ذلك الى سياسة التأميم المتوالية التي كانت تقوم بها

الحكومة أنذاك ، والتي كان لها أثر السلبي في نفوس المستثمرين الاجانب .[1]

3– قوانين الاستثمارات الصادرة في الثمانينات (الفترة مابين 1982- 1988) :

بادرت السلطات العمومية بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني و طرق تسييره ، وذلك بالانتقال من مرحلة النظام المركزي على النظام اللامركزي في التسيير، و التفتح أكثر على راس المال الاجنبي و المحلي الراغب في الاستثمار لذا جاء القانون رقم 21 -08 -1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، و قد تضمن جملة من الامتيازات الضريبية :

3 -1 بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة

- الاعفاء التام من الضريبة على الارباح الصناعية و التجارية ،الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الدفع الجزافي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ابتداء من سنة الشروع في الاستغلال .
- الاعفاء التام من الضريبة العقارية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ابتاء من أول جانفي من السنة الموالية لانتهاء البناءات الاضافية المعدة
للنشاط المعتمد .

3 -2 بالنسبة للاستثمارات المنتجة للمواد

- الاعفاء الجزئي المتناقص من الضريبة على الارباح الصناعية و التجارية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات اعتبارا من سنة الشروع في الاستغلال الى حد 20 % من الاموال المستثمرة في النشاط المعتمد .
- الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الاعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن ان تتجاوز ثلاث سنوات من سنة المشروع في استغلال النشاط المعتمد .

أما قانون 86 – 13 المؤرخ في 19 – 08 – 1986 ، المعدل و المتمم للقانون 82 – 13 المؤرخ في 28 – 08 – 1982 و التي تنص مادته بصراحة على ما يلي : يندرج انشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في اطار المخطط الوطني للتنمية و يخضع لأهداف المردودية الاقتصادية و المالية ، لكن هذا القانون وجد صعوبات كبيرة أثناء تطبيقه نذكر منها :

- صعوبات تحويل فوائد استثمارات رؤوس اموال الشريك الاجنبي .
- صعوبة محاربة هروب رؤوس الاموال الوطنية و الاجنبية نحو الخارج ، بفعل بيروقراطية المصارف الوطنية .

اما قانون 86 -14 المؤرخ في 19 -08 -1986 يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب ، ارتأت السلطات الجزائرية فتح الباب أمام المستثمرين الاجانب في هذا

[1] نعيمة أوعيل : مرجع سبق ذكره ، ص 118 – 122 .

القطاع في مجال لم يكن من قبل يسمح به، حيث لأول مرة جاء هذا القانون ليسمح للمستثمر الاجنبي بالدخول في شراكة مع شركة سونطراك ، على أن تكون النسبة الغالبة لشركة سونطراك **51 %** ، وذلك في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات .

من الملاحظ أنه بالرغم من الاصلاحات التي جاء بها من قانون 82 و86 خاصة إلا أن الاستثمار الاجنبي في مجال المحروقات ظل بعيدا عن الطموحات ، حيث أن عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سونطراك في اطار شراكة مع المتعاملين الاجنبيين بين 1986-1991 لم تعدد 15 عقدا من بينها عقد تنقيب وعقدين للبحث .

ثانيا : قوانين الاستثمار في ظل الاصلاح الاقتصادي

بعد الفشل الذي تعرضت اليه كل المحاولات والصناعي الجزائرية في ميدان الاستثمار ، لم يحقق الاهداف المرجوة منه سواء فيما بفشل قانون 1986 أو بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره ،فان الجزائر غيرت السياسة أو النهج الذي اعتمدته في هذه المرحلة واتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق .

في هذه المرحلة ظهر للوجود أول نص جسد التغير الجذري في موقف اتحاه موضوع الاستثمارات الاجنبية وكان بالفعل قانون النقد والغرض المؤرخ فيل 14 أفريل 1990 الخطوة الاساسية في هذا المجال .[1]

1- قانون النقد والقرض الصادر في 1990

يعتبر القانون قانون 90_ 10 للنقد والقرض الصادر في 14 أفريل1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي تجب أن يكون عليها النظام البنكي ، وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الاصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار ، فقد أُقر حرية انتقال رؤوس الاموال من والى الجزائر ، كما ألغى مجموع الاحكام المسبقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 %و49 %وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمالي الاجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أوجد الاليات الاساسية لتنشيط حركة البنوك ، وذلك بفصل بين عمليتي الاصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة اصدار وتنظيم ومراقبة هذه المستقلة ، وظهرت القارية كمؤسسات اقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز . ولقد تدعم قانون النقد والغرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية فتوجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح

[1] نشمة ياسين : مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، أطروحة دكتواه ، ميدان ادارة المنظمات ، تلمسان ، الجزائر2018، ،ص 123 – 125 .

توجها مباشرا وصريحا .ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل **20.6 %** و ذلك بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة .[1]

2 – قانون سنة 1993

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص ، خاصة منه الاجنبي الى الجزائر . فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قيل مؤسساته العمومية وفق اجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الاجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص و أهمها ، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار ، فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد ، عدا بعض النشاطات الخاصة بالدولة ، دون الحاجة الى اجراءات كثيرة و معقدة ،اذ لا يتطلب الامر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات ،كما خص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء أكانوا عموميين أم خواص ،محليين أم أجانب

فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في اطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء الى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها اعاقة استقطاب الاستثمارات الاجنبية و جلبها ، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في اطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار.[12]

وترتكز فلسفة هذا القانون على مبادئ معينة نذكرها فيما يلي :

- انهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص و العمومي من جهة ، و المستثمر المقيم و غير المقيم من جهة أخرى ، مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين و غير المقيمين بمعنى يصبح جميع المتعاملين متساوين امام القانون .
- عدم فرض شكليات ثقيلة و معقدة بهدف تسهيل الاستثمار و اجراءات عقد الاستثمار في الجزائر بمعنى الغاء اجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل و الاكتفاء بالتصريح البسيط ، اضافة الى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي و الجمركي .

[1] كريمة قويدري : الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، مستغانم 2010 – 2011 ، ص 62 .

[2] المرسوم التشريعي رقم 93 -12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 .

- تحديد هيئة وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات تتكفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية ، وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص علها القانون .
- التأكيد على ضمانات التحويل (رأس المال و الارباح) و الضمانات المتعلقة باللجوء الى التحكيم الدولي و ذلك وفق الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال .
- وجود عدة أنظمة محفزة النظام العام للأنظمة الخاصة و نظام المناطق الحرة .

و قد الغى قانون الاستثمار لسنة 1993 كل الاحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي باستثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات .

و تتمثل الاهداف الرئيسية لقانون 1993 فيما يلي :

- البحث عن كيفية تحقيق اندماج أكبر للاقتصاد الوطني من خلال تنشيط الاستثمار في مجال الانتاج و من خلال الاستخدام الدائم و المتزايد لرؤوس الاموال و التكنولوجيات و ذلك بغض مواجهة الحاجات المتزايدة و الخاصة بالتشغيل و الاستهلاك .

- التأكيد على ادارة الدولة في الانفتاح دون فرض أية قيود على رأس المال الاجنبي خارج القطاعات الحساسة و اقامة علاقة الثقة مع المستثمر .

- توسيع مشاركة رأس المال الوطني و الاجنبي لتحقيق برامج الاستثمارات الجديدة و التي تستهدف التكفل بالأولويات التي تحددها الدولة في مختلف المجالات التي تحقق ادماج الاقتصاد الوطني ، كإحلال الواردات و خلق مناصب العمل و ترقية الصادرات خارج المحروقات ، رفع الاسهام

في تقليص درجة تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الخارجية من جهة ، و اشباع الحاجيات الاساسية للسوق الوطني من جهة أخرى .

3 – قانون الاستثمار الحالي المطبق في الجزائر

جاء الامر رقم (01 -03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل اعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر ،و هو السائد حاليا فيها ،تميزت بنوده بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق و توضيحه بشكل قاطع ، و تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة

و ارتكز على مبادئ أساسية أهمها :

- اقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و الغاء أي نوع من التصريح المسبق .
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات .

- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال ايجاد اطار يتولى التعامل مع المستثمرين و يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي الموزع على أهم ولايات الجزائر[1] .
- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع .
- يضمن القانون تسهيلات و مزايا عامة و محددة تنقسم الى المزايا في طار النظام العام مثل الاعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في العملية الانتاجية و المزايا في اطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغي الدولة في تطويرها .

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الاجنبية المنجزة في اطار النشاطات الاقتصادية المنتجة ،كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر و تطويره بما يدعم الاستثمار المحلي و التنمية الاقتصادية .

4 - قانون الاستثمار لسنة 2006 :

ظهر هذا القانون بموجب الامر رقم 06 / 08 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل و متمم للأمر رقم 01 / 03 و المتعلق بتطوير الاستثمار يهدف الى تشجيع الاستثمارات الوطنية و الاجنبية الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات في القطاعات الانتاجية و الخدمية .

منع هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها و امكانية تحويل رؤوس الاموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها ، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة الى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات و الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف لتشجيع و حماية الاستثمارات[2] .

ثالثا :حوافز و ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر

تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الاجنبي المباشرة . مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الاخيرة ، مقدمة لحوافز و ضمانات متنوعة،ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها .

1 – الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر

عرفت الفترة 1993 -2006 صدور قوانين ينظمان النشاط الاستثماري في الجزائر هما :

المرسوم التشريعي 93 -12 الذي امتد سريان مفعوله من أكتوبر 1993 الى أوت 2001 .

المرسوم التشريعي رقم 01 -03 الساري المفعول من أوت 2001 الى يومنا هذا مع تعديل بعض مواده شهر جويلية 2006 .

---

[1] جوامع لبيبة:أثر السياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية،اطروحة دكتوراه،الطور الثالثفي العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة (محمد خيضر)،2014 -2015 ص ص ص 314- 316 .

[2] با محمد نفيسة :تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،وهران،2015 -2016 ،ص ص 115 -116 .

لهذا سنكتفي بعرض المزايا الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر بموجب الامر رقم 01 -03 المعدل و المتمم بالامر 06 -08 ذلك أن هذه المزايا المقدمة للاستثمار المدروس بموجب المرسوم التشريعي رقم 93 -12 لم تلغ كلها بل بقي أغلبها معتمدا في الامر رقم 01 -03 مع تعديل في بعضها.

فمن خلال الامر 01 -03 المعدل و المتمم المتعلق بتطوير الاستثمار منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين و الاجانب على اقامة مشاريعهم في الجزائر ، وذلك نظامين على النحو التالي بيانه:

1-1 مزايا النظام العام :

تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات و أيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي الاتي بيانه ، وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من مزايا هذا النظام بفترة الانجاز فقط . و تتمثل هذه المزايا في :

- الاعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل من السلع و الخدمات ذات الصلة المباشرة بانجاز الاستثمار .
- الاعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني .
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

هذا بخصوص مزايا النظام العام وفق الامر 01 -03 و التي تخص فترة الانجاز فقط دون فترة الاستغلال و هي الفترة التي منحها الامر 06 -08 السابق الذكر، مزايا أخرى تتمثل في الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط أي خلال فترة استغلال الاستثمار .

أما فترة الانجاز فتم تثبيت المزايا أعلاه و عدلت المزية الاخيرة بمنح الاعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بانجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المخفضة في هذا المجال [1].

1 -2 مزايا النظام الاستثنائي

تستفيد من مزايا هذا النظام :

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

و تتوزع مزايا هذا النظام بين فترة الاستغلال على النحو التالي [2]:

[1] عبد الكريم بغداش:الاستثمار الاجنبي المباشر آثاره على الاقتصاد الوطني ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007 - 2008 ،ص ص 168 -167 .

[2] مرجع نفسه،ص 170 .

1-2-1 فترة الانجاز

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التاسيسية و الزيادات في راس المال .

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

1 -2 – 2 فترة الاستغلال

- الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ، من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الاجمالي و على الارباح الموزعة و من الرسم على النشاط المهني.

- الاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار مثل تأجيل العجز و
آجال الاستهلاك[1] .

2 – الضمانات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر

و هناك نوعان من الضمانات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر:

2 – 1 الضمانات المتعلقة بالمعاملة

استلهم المشرع الجزائري الضمانات الممنوحة للمستثمر الاجنبي من القانون الدولي و هذا على غرار نظراته من المشرعين في الدول النامية حيث خصص الباب الثالث الامر(01 -03) الى مجموعة من الضمانات التي يخص بها الاشخاص الطبيعيين و المعنويين سواء كانوا طبيعيين وطنيين أو أجانب .

2 -1 -1 عدم التمييز بين المستثمر الاجنبي و الوطني (ضمان أولي) :

ان الامتناع عن التمييز في المعاملة بين المستثمرين هو مبدأ عام نجده مكرسا في معظم الاتفاقيات الثنائية فمن خلال هذا المبدأ من حق المستثمر الاجنبي أن يعامل نفس معاملة المستثمر الوطني .

اذن فأول ضمان يعترف به للمستثمر الاجنبي في أغلب قوانين الاستثمار ، وهو الاستفادة من المساواة في المعاملة أمام القانون .

و نجد في الجزائر أن القانون (82 – 13) المؤرخ في 28 / 08 / 1982 المعدل بقانون (86 -13) الخاص بالشركات الاقتصادية المختلطة ، يعامل الشريك الاجنبي معاملة تميزية ، و المادة 22 من القانون الشار اليه

[1] نعيمة أوعيل:مرجع سبق ذكره،ص ص 148 -149 .

تجسد هذا التمييز ، بحيث تحدد نسب مشاركة الشريك الاجنبي في راس مال الشركة المختلطة ب :49 %، مقابل 51 %لشريك وطني .

و هذه المساواة أمام القانون نجد أساسها القانوني مجسد في الجزء الاول من المادة 38 من المرسوم التشريعي(93-12) و المؤرخ في 05 /10 /1993 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر والجزء الاول من المادة 14 من الامر (01 -03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل للمرسوم (93 – 12) و الذي يقول نصه :"يعامل الاشخاص الطبيعيون و المعنويين الاجانب بمثل ما يعامل به الاشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين ، في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار"، و عدم التمييز في المعاملة يكون كذلك بين المستثمرين الاجانب كأشخاص طبيعيين أو معنويين ، الا اذا أرادت الدول التي يكون هؤلاء الاشخاص من رعاياها ، اتفاقيات مع الدولة الجزائرية.

2-1 – 2 استقرار القانون المعمول به و مدى شرعيته

ان المستثمر الاجنبي يولي أهمية بالغة للنظام القانوني ، الذي منح له من طرف الدولة المستقبلة للاستثمارات ، فان قبل ان يستثمر في دولة ما ، فذلك راجع لنظام القانوني الذي سوف يخضع له و من المؤكد انه يتماشى و مصالحه .

و لكن يحدث أن يتغير النظام ، وهذا لا يساعد المستثمر في أداء مهامه ، ولهذا السبب فان هذا الاخير يود لو يحصل على ضمان من شانه ان يبقى النظام القانوني الذي كان سائدا وقت انطلاق عملية الاستثمار على حاله دون تغيير.

و من أجل ازالة مخاوف المستثمر الاجنبي من هذه الناحية ، فان المشرع الجزائري و على غرار بقية مشرعي الدول النامية الاخرى فانه أقر:" لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرا في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا الامر الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة ".

ان المرسوم (93 – 12) المؤرخ في05 اكتوبر 1993 و كذا الامر (01- 03) الصادر في 21 اوت 2001 بمدان الشرعية لهذا الاجراء سواء اذا قرر المستثمر الاجنبي الاستقرار في ظل القانون الاول أو خارجه ضمن القانون المعدل .

2 -2 الضمانات المتعلقة بالحماية

تتمثل هذه الضمانات في :

2 -2 -1 التراجع عن تطبيق حق سياسي

من حق كل دولة ان تعمد الى التاميم،فهو حق سيادي و الاساس القانوني لهذا المبدأ في القرار رقم 1803 للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بعنوان "السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية "المتبني في 14 ديسمبر 1962 .

2 -2 -1 استبعاد امكانية التأميم

نصت على ذلك المادة 16 من الامر(03/01)المعدل للمرسوم التشريعي (93 /12) بحيث نصت على أنه:لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة ادارية الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به"،بحيث استبعد المشرع الجزائري امكانية التاميم [1].

المطلب الثاني : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد سعت الجزائر جاهدة في سبيل الوصول الى معنى الاستثمار الاجنبي العقيقي داخل نطاقها الجغرافي ومن أجل نيل هذا الصف يطالب المستثمرون الاجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات و التقليص من معوقات التي تحول دون ذلك التي يمكن ان ندرجها في [2]:

الفرع الاول :المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الواردة الى الجزائر مايلي [3]:

اولا : الاستقرار السياسي

لغياب الاستقرار السياسي اثر كبير على توافد الاستثمارات الاجنبي المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة ، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما و تحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد .

نظرا للوضعية الاقتصادية و الامنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار و على راسها " الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع ، لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية ، الا ان هذه الزيادة لم تكن المحددة الاساسي لغياب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن الجزائر ، فالدور الذي لعبيته وسائل الاعلام الوطنية و الاجنبية جعلت المستثمر الاجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها [4].

ثانيا : عدم وجود سوق منافسة

و يمكن ارجاع ذلك الى العوامل التالية :

- ان من بين الاسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الاجنبية هو حداثة التجربة الجزائرة فيما يخص اقتاد السوق و هذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد راسمالي كما ان الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الاخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب [5].

---

[1] نعيمة أوعيل:مرجع سبق ذكره،ص 152 -158 .

[2] بلحوج بولعيد:معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد04 ،2006 ،ص 07 .

[3] علي همال :فاطمة حفيظ ،أفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو ومتوسطية ،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ،الجزائر،العدد 04 ، مارس 2005،ص 387 .

[4] بعلوج بولعيد:مرجع سبق ذكره،ص ص79 -81 .

[5] كريمة قويدري:مرجع سبق ذكره،ص ص 100 -101 .

- كما ان الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة و ان الجزائر رغم ما اصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب و عذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع و تاثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة و الاقتصاد الوطني لدلك اصبحت محل شك من طرف بعض الاوساط في الجزائر و خاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل و عدم المغامرة الا اذا كانت نتائجها مضمونة .

- الاستثمار الاجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات ،وهذا القطاع لم يصل بعد الى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 % ، اضافة الى ذلك فان نقص التجربة و الخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لان القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الاموال بفضل خبرته و علاقته الخاصة مع المستثمرين الاجانب .

- اضافة الى النقاط السابقة فان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يمكن ان يغامر الا اذا لاحظ ان القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد ان النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما ان التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

- اما الجانب الاخر فهو ان المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة و هذا لا يسمح للمستثمر ان يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لان تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات و القوانين الاستثمارية التي شنتها الجزائر و التي لا تميز بين المستثمر المحلي و الاجنبي .

- أما الجانب الاخر الذي اظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية و خاصة القطاع و عدم تطوره و أخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية و اغلاق بعض البنوك الاخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين و المجتمع ، كما ان فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه الى دول اخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا و مناسبا [1].

ثالثا : مشكل العقار

يعتبر من اهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد كاملا مساعدا في استقرار و توطن المستثمرين و من أهم العناصر التي يمن ادراجها ضمن هذا العنصر ما يلي :

- عدم توافق طبيعة اراضي مع مشاريع المراد انجازها .
- ارتفاع اسعار العقارات .

[1] محبوب بن حمودة،اسماعيل بن قانة:أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي ،مجلة الباحث،العدد 05 ،2007 ،ص 65 .

- طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله اضافة الى ثقل الاجراءات الادارية و القضائية [1].

الفرع الثاني : المعوقات القانونية و الادارية

ان اهم العوائق القانونية و الادارية التي تحول دون تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ما يلي :

أولا : الفساد الاداري

ان الفساد الاداري هو استخدام المنصب او السلطة لاغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بادائها مقابل الحصول على رشوة فسادا ، و كذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم حدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونيا .

ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية

ان من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو وجود جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الاجانب و هذا في بداية الامر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة النامية ، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أنى بالكثير من رجال الاعمال الى الرجوع من حيث اتوا في اول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين [2].

و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للاسباب التالية :

1 – ان وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الانتاج بغرض الطلب الكلي و التصدير الى الخارج .

2 – ان وجود تسهيلات جمركية و ادارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لاخرى .

3 – احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المامالات الاقتصادية غير القانونية ، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية .

4 – ان تطبيق الاجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول .

5 – ان موضوع الاسراع و الاخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للاجانب بان يستثمروا في الدول النامية ، الان التهاون يضيع الكثير من الوقت و هذا ما يؤدي الى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم .

---

[1] با محمد نفيسة:مرجع سبق ذكره،ص 120 .

[2] بعلوج بولعيد:مرجع سبق ذكره،ص ص 82 – 85 .

6 –ان انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي الى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة او بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الافضل للمستثمرين النبلاء هو اما انسحاب من السوق أو التعرض الى الافلاس [1].

الفرع الثالث :المعوقات الهيكلية أو البنيوية

وتتمثل في :

- تخلف البنيات و الهياكل الاساسية من:نقل ،اتصالات ،خدمات ،الطرق ، الطاقة و المياه ....الخ

- مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الاراضي في المناطق الصناعية ،اضافة الى ارتفاع أسعارها و صعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الاملاك العمومية (لجنة تنشيط الاستثمارات ،تحديدها و ترقيتها CALP.

- محدودية الاسواق المحلية و ضعف قدرتها الاستيعابية، الامر الذي يحد من توسع الاستثمارات المنفذة .[2]

الشكل رقم 01: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

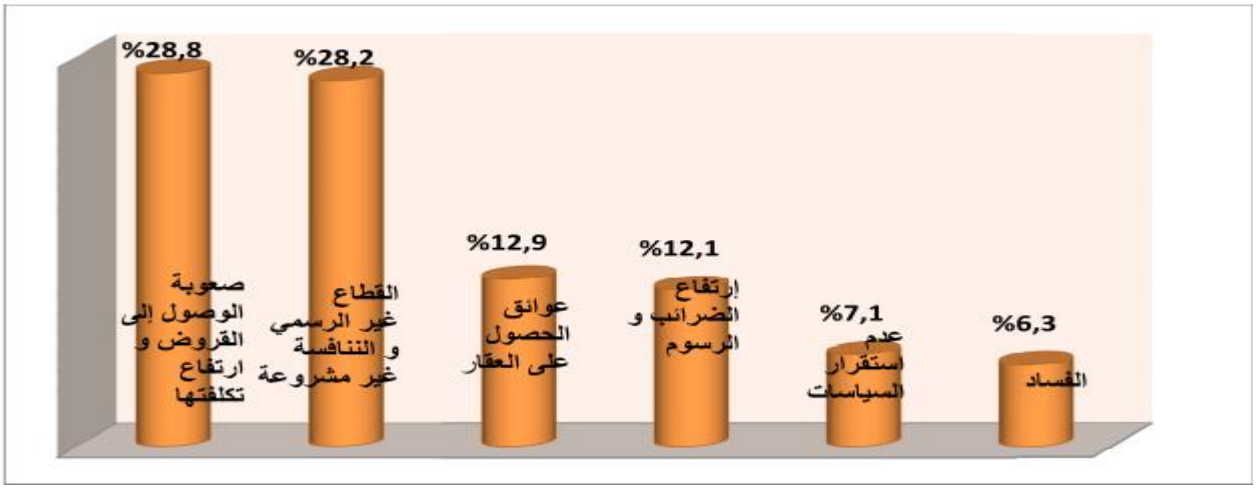

المصدر:با محمد نفيسة ،مرجع سبق ذكره،ص 122 .

المطلب الثالث :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد تركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية و الخبرات و الكفاءات المختصة في هذا الميدان ،و باعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الاجنبية ، و لكن بفضل الاطر القانونية المتزامنة مع التغيرات الاقتصادية الوطنية أصبح للقطاعات الاقتصادية الاخرى نصيب من الاستثمار الاجنبي المباشر و سنتناول من خلال مايلي تطور تدفقات الاستثمار

[1] صالح مفتاح:دلال بن سمينة،واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية،مجلة بحوث تطبيقيةعربية،العددان 43 -44 ،2008 ص 125 .

[2] نعيمة أوعيل ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 223 -224 .

الاجنبي المباشر و مخزونه و توزيعه القطاعي و الجغرافي واهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وأهم الدول و الشركات الاجنبية المستثمرة .

الفرع الاول : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا اجنبية أو عربية ، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة ، الا ان أهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنفذ من قبل MNE خاصة في قطاع المحروقات [1].

الجدول رقم04 : يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017 :

الاقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
اسيا و المحيط الهادئ	6,965	48.7
اوروبا الغربية	4,056	28.4
افريقيا	554	3.9
الشرق الاوسط	317	2.2
امريكا الشمالية	59	0.4
امريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	13	0.1
الدول الاوروبية الناشئة	2,328	16.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و اتمان الصادرات **WWW .DHAMZN.ORG**

[1] بلال لوعيل:اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1995 -2007 ،مجلة أبحاث اقتصاديات و ادارية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد الرابع ،ديسمبر 2008 ،ص137 .

الفرع الثاني:اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الجدول رقم 05 : اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد المشروعات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
اسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
المانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
اخرى	892	28	28
الاجمالي	**14,293**	**82**	**69**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و اتمان الصادرات

الفرع الثالث :تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم قطاعات مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الجدول رقم 06 : يمثل تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم قطاعات مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017

القطاع	التكلفة(مليون دولار)
التخزين	3,300
المعادن	3,150
العقارات	1,730
البناء و مواد البناء	1,467
المنسوجات	928
السيارات	747
الفحم والنفط والغز الطبيعي	300
الصيدلة	244
الاتصالات	234

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و اتمان الصادرات

الفرع الرابع :أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الجدول رقم 07 : أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
China state Construction Engineering Corporation .	الصين	3 ,300
Indorama	سنغافورة	3 ,151
Grupo ortiz Construccion y Servicion Del Mediterraneo	اسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: FDE MARKETS

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة الفصل يتضح أن الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الاموال من دولة الى اخرى و على المدى الطويل ،وتعطي صاحبها حق التملك و الادارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء .

كذلك ابراز دوافع الشركات الاجنبية وراء هذا الاستثمار و النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر حيث كل نظرية تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار.

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة تكون في أشكال مختلفة و هذه الاشكال هي مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدولة المضيفة و استراتيجيات الشركات الاجنبية .

كما يجب على الدول المضيفة تكثيف العمل على تحسين المزايا ، و تقليص المخاطر التي تنجم عن الاستثمار الاجنبي المباشر لاعتباره من الامور التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار ، حيث أنه مثلما يؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر ايجابا يمكن أن يؤثر سلبا ان لم يحسن التعامل معه .

الفصل الثاني :
الاطار النظري للبطالة

تمهيد :

تعتبر البطالة مشكلة عالمية و من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي الى اختلالات اقتصادية عالمية و ان انتشارها يعتبر مؤشر لضعف الاداء ت و الاقتصادي الوطني و قصور الجهاز الانتاجي ،و تعد ظاهرة التي كانت محل الدراسة و الاهتمام لدى الكثير من المفكرين و الاقتصاديين حيث تعمقت الابحاث و الدراسات و تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، و تعد البطالة من المشكلات الاساسية التي عرقلت مسيرة التقدم و التنمية في بعض المجتمعات و تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و أصبح هذا المشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدول لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ،و لفهم هذا المشكل يستوجب علينا ان نعرض بشكل عام الاطار النظري لظاهرة البطالة من خلال ثلاث مباحث رئيسية ،يتمثل الاول في مفاهيم أساسية حول البطالة و يتمثل المبحث الثاني في التطرق الى النظريات المفسرة للبطالة .

المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و مشكلة عالمية توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم و تزيد معدلاتها خاصة في الدول النامية حيث من الصعب الوصول الى التوظيف التام لكل الافراد الناشطين اي القادرين على العمل و صنفت من أخطر المشاكل التي يدرسها الاقتصاد الكلي لذا رأينا في هذا المبحث التطرق الى بعض المفاهيم البطالة و كيفية قياسها من جهة و انواعها و اسبابها من جهة اخرى .

المطلب الاول :تعريف البطالة و قياسها

البطالة لغة :بطل الشيء يبطل بطلا و بطولا و بطلانا ،ذهب ضياعا و خسرا،و بطل يبطل بطالة و بطالة اي تعطل فهو بطال[1] .

البطالة اصطلاحا :تطلق البطالة على ثلاث معاني

- عدم تناسب فرص العمل من قوى البشر أو قلة العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها .
- عدم اسناد عمل أي كان نوعه الى الشخص .
- عدم قيام الشخص بعمل ما بناءا على رغبته في عدم العمل[21] .

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية و الدراسات الاجتماعية،لا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته ،و يرجع هذا الاختلاف الى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة كما انها تعني اشياء كثيرة في بلاد مختلفة .

- تعرف البطالة على انها : تعطل العمال عن العمل أو هي حالة توقف لا ارادي عن العمل لاستحالة وجوده.
- تعرف البطالة على انها .عدم اشتغال جزء من القوى العاملة بالرغم من أنها قادرة عليه و راغبة فيه .
- تعرف على انها :حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه و البحث عنه أي وجود اشخاص لا يعملون و هم يدخلون في مفهوم قوة العمل لا انهم قادرين على العمل و راغبين فيه و باحثين عنه و لكنهم لا يحصلون عليه و بالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل .

حسب منظمة العمل الدولية :

فان العطل عن العمل هو كل انسان قادر و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند الاجر السائد و لكن دون جدوى ،و ان معدل البطالة هو عبرة عن نسبة عدد الافراد العاطلين الى القوة (خضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعلم و المستولى الدراسي[2] .

---

[1] لؤي أديب العيسى: الفساد الاداري و البطالة ،دار مكتبة الكندي ،الطبعة الاولى،عمان ،2014 ،ص 155 .

[1] د- اسامة السيد عبد السميع :مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، مصر، ص 09 .

[2] وكيبيديا الموسوعة الحرة .

المفهوم الرسمي للبطالة :

تتمثل في الفرق بين حجم العمل المطلوب و حجم العمل المعروض في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الاجور السائدة اذن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين الكمية المعروضة و المطلوبة عند مستوى معين من الاجور .

و بالرغم من عدم وجود تعريف رسمي متفق عليه الا انه بصفة عامة ان البطالة تتمثل في وجود اشخاص في المجتمع قادرين على العمل و مؤهلين له بالنوع و المستوى المطلوبين و الراغبين فيه و باحثين عنه وموافقين عليه في ظل الاجور السائدة و لا يجدونه خلال فترة زمنية معينة .

و يلاحظ من هذا التعريف و هو متفق عليه دوليا ،أنه حتى يعتبر الشخص بطالا يجب ان ينطبق عليه ثلاث معايير مجتمعة يمكن ابرازها على الشكل التالي :

- بدون عمل و لا يزاول اي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية (لا يعتبر عاطلا من كان يعمل على الاقل ساعة واحدة خلال الاسبوع الذي يسبق الاستقصاء) .
- مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما .
- يبحث عن عمل بشكل جدي شرط الجدية لا يؤخذ بعين الاعتبار في الدول ضعيفة الجهاز الاحصائي .

ب- المفهوم العلمي للبطالة :

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم على انها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا و من ثم يكون الناتج القومي في المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي الى تدني مستوى لافراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه .

و من هذا يمكن التمييز بين بعدين للبطالة السافرة و البطالة الجزئية،اما البعد الثاني فانه يشمل الاستخدام غير الامثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الانتاجية المتوسطة للفرد أقل مما يجب ان تكون ،و من ثم فان هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون انتاجية الفرد منخفضة عن الانتاجية المتوسطة المتعارف عليها[1] .

2- قياس البطالة

هناك ثلاث معايير يجب توفرها كي يعد الشخص عاطلا عن العمل خلال فترة البحث و هي ان يكون الفرد بدون عمل و ان يكون الفرد متاحا للعمل و اخيرا ان يكون الفرد باحثا عن العمل و يعتبر معدل البطالة من اهم المؤشرات في قياس درجة التقدم الاقتصادي حيث يمكن معرفة مساهمة اليد العاملة سواء في القطاع العام او الخاص و يعتبر ايضا من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية و تقييم فعاليتها و لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها حيث تقوم

[1] د. عماري زهير،أ.حافظ أمين:اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري:مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 54 ،2018 ،ص 216 .

خاصة الدول المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية و منتظمة و ذلك باتباع اسلوب العينات و يتم اخذ عينة ممثلة من الفئة النشيطة من السكان و يقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة و للتفصيل أكثر نتعرض الى المقاييس للبطالة الرسمي و العلمي .

أ- المقياس الرسمي للبطالة :

عادة ما يقاس معدل البطالة من الجهات الرسمية بنسبة عدد العاطلين عن العمل الى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة عند فترة زمنية معينة و ذلك باستخدام الصيغة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} * 100$$

عدد العاطلين :و هم كل الافراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه، و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الاجور السائدة .

قوة العمل:تشير الى جميع الافراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الاجور السائدة.

قوة العمل: حجم العمالة +حجم البطالة[1]

المقياس العلمي للبطالة :

وفقا لهذا المقياس فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، و بالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي ،بينما اذا الناتج الفعلي في الاقتصاد اقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي،و يحدث ذلك اما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب الاستخدام الأمثل لها .

يتم حساب معدل البطالة كما يلي :

$$\text{المعدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الفعلية المتوسطة الانتاجية}}{\text{الانتاجيةالمتوسطةالمحتملة}}$$

و تعرف الانتاجية المتوسطة المحتملة على أنها اعلى متوسط للانتاجية في ما بين قطاعات المجتمع متوسط الانتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا[1] .

[1] علي عبد الوهاب نجا :مشكلة البطالة و أثر الاصلاح الاقتصادي عليها ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2005 ،ص 03 .

[1] علي عبد الوهاب نجا : مرجع سب ذكره،ص 14.

المطلب الثاني : أنواع البطالة

تختلف انواع البطالة باختلاف مسبباتها و من بين أهم هذه الانواع ما يلي :

أولا : البطالة الصريحة (السافرة)

و تتمثل البطالة الصريحة بوجود افراد قادرين على العمل و يشغلون اية وظائف و بالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا و انتاجيتهم صفرا .

و تمثل البطالة السافرة أكثر اشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة و هي البطالة التي ينصرف اليها الذهن عندما يشار موضوع البطالة و يطلق عليها أيضا البطالة المفتوحة و يمكن التمييز بين نوعين من البطالة الصريحة هما البطالة الاجبارية و البطالة الاختيارية [2]:

- البطالة الإجبارية :

و تتواجد بين افراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق و لا يجدون فرص عمل، و عادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال [3]،و يتضمن هذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و يبحثون عنه و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الاجور السائدة ،أي تتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل و القادرين عليه[4]، و يمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الاجبارية تتمثل في :

البطالة الاحتكاكية :

فهي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني و تنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل،أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ، و يمكن ادخال هذا النوع من البطالة في تلك التي أشارت اليها الأمم المتحدة و هي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على استفادة من العرض المتاح ، و ذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة ،أو الدول المتخلفة اقتصاديا[1] .

البطالة الهيكلية :

هي البطالة التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي داخل المجتمع و بالذات في هيكله الانتاجي و التي تنتج بناءا على التغيرات الهيكلية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد القومي،حيث تزداد الأهمية النسبية لقطاعات انتاجية و تنخفض الأهمية الأهمية النسبية لقطاعات أخرى من القطاعات الانتاجية و هذا يؤدي

[2] لؤي الأديب العيسى :مرجع سبق ذكره ، ص ص 165 – 166 .

[3] د. أسامة السيد عبد السميع :مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،مصر،2008 ،ص 09 .

[4] علي عبد الوهاب نجا :مرجع سب ذكره،ص 17 .

[1] خالد الزواوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

الى تعرض الافراد العاملين الى البطالة بسبب أن مؤهلاتهم غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة[2] و من أسباب ظهورها ما يلي :

- التغير في هيكل الطلب
- التقدم التكنولوجي المطرد
- التغير في الهيكل العمري للسكان و زيادة نسبة صغار السن و الاناث في القوة العاملة

البطالة الدورية :

تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة الى الندورة في التشغيل فاذا ما دخل الاقتصاد الى دائرة الانكماش تحدث البطالة و هذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية ، و قد تعرض لها عام 1930 و كذلك عامي 1962 و 1983 .

و البطالة الدورية في تعريف الامم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة[1] .

البطالة الموسمية :

و تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية و بعبارة أخرى هي حالة يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على السلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها و نمائها و مثال ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها و يزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب و هذا ما تظهر بما يسمى بالبطالة الموسمية [2].

البطالة الفنية :

و هي البطالة التي تنتج عن احلال الآلة مكان العامل او ما يمكن أن نسميه (الميكنة) ، كما يحدث في المشاريع الزراعية التي تستخدم الآلات الحديثة بدلا من الأيدي العاملة توفيرا للزمن ، ويطلق عليها كذلك البطالة التكنولوجية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي أدى الى تزايد حجم البطالة .

البطالة المؤقتة :

يشير هذا النوع من البطالة الى هؤلاء الذين ينتقلون من عمل لآخر من جهة لأخرى و من مشروع لآخر و يتضح هذا المثال أكثر من خلال العمالة التي تعمل في تركيب المصانع الجديدة من دون التخصصات في هذا

---

[2] وسام عمر كامل العماوي: دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص العمل في الدول العربية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم مالية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، 2013 ،ص 48 .

[1] خالد الزواوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

[2] هيثم الزغبي :أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان ،2000 ، ص 148 .

المجال و هذا النوع من العمالة يضطر الى انتظار بعض الوقت بين عمل و آخر أو ترك العمل من جهة و الالتحاق من جهة أخرى [3].

البطالة الاختيارية :

الحالة التي يترك فيها الشخص عمله بمحض اختياره و ارادته أو حالة أفراد قادرين على العمل و لا يرغبون فيه عند الأجور السائدة ، أو يبحثون عن عمل أفضل يوفر لهم أجرا على مما يتقاضوه .

ثانيا :البطالة المقنعة

هي الحالة التي يكون فيها هناك تكدس لعدد كبير من العمال أو الموظفين الشاغلين لوظائف معينة ، في حين أن هذا العمل يمكن أن يؤديه عدد أقل مما هو موجود فعليا ، ويطلق أحيانا على هذا النوع من البطالة المستترة أي غير الملحوظة [1] .

المطلب الثالث :أسباب البطالة

ان للبطالة أسباب كثيرة منها أسباب داخلية و أسباب خارجية :

1 – الأسباب الداخلية : ترتبط الأسباب الداخلية للبطالة بالسياسات الداخلية للمجتمع و من أبرز تلك الأسباب مايلي :

- الزيادة السريعة في النمو السكاني ،حيث ينشأ عنها خلل في التوازن بين قوى العرض و الطلب .
- عدم التوسع في المشاريع الانتاجية و ايجاد مشروعات جديدة .
- انتقال بعض العاملين من وظائفهم الى وظائف أخرى و من صناعات الى صناعات أخرى و في هده الفترة الانتقالية يكون الأفراد في حالة بطالة .
- عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب الضعف في المنظمين وانخفاض حجم المدخرات و سوء ادارتها و توجيهها نحو الاستثمارات .
- اتجاه الافراد نحو التعليم الأكاديمي و الوظائف الحكومية و تجاهلهم الأعمال الحرة .

2 – الأسباب الخارجية :

- المديونية الخارجية:حيث يتم اختيار التمويل الخارجي و اهمال تعبئة الامكانيات المالية المتاحة داخليا مما يؤدي الى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية و من ثم تراجع الاستثمار و التشغيل .
- التقدم في مجالات التكنولوجيا و التصنيع و التعليم .

[3] أحمد ماهر:تقليل العمالة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2000 ،ص 355 .

[1] قريب لله عبد المجيد عبد القادر حامد ،المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة في السودان ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 100 ،المجلد 23 ،2017 ،419 .

- فقدان الدول لاستقلالها الاقتصادي الناتج عن خصخصة ممتلكاتها للرأسماليين مما يؤدي الى يؤدي الى مرونة العمل و اعادة النظر فيه و بالتالي تؤدي الى تسريح العمال،و تمل هذه السياسة الى القضاء على الأسواق المحلية.
- انخفاض أسعار المواد الاولية التي تصدرها الدولة ،و ارتفاع أسعار المواد المستوردة يؤدي الى صعوبات اقتصادية و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ،و ازدياد معدلات البطالة .
- الاعتماد على التقنيات المتطورة التي تستخدم الأنشطة كثيفة رأس المال [1].

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

تعتبر البطالة مناهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات ابعاد تارخية و جغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطورات السياسية و الاقتصادية، و قد خطي هدا الموضع باهتمام جمع كبير من المفكرين على اختلاف مذاهبهم و افكارهم من فترة زمنية لأخرى ،ولعل تنوع اشكال البطالة هو احد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها و تفسيرها ،و سوف يتم عرض اهم هده الافكار شكل من الانجاز فيما يلي :

المطلب الأول : النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة

و تعطى هده النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل .

أولا :النظرية الكلاسيكية

تعتبر مقولة " داروين" بأن مأساة الفقراء ليس سببها قوانين الطبيعة و لكن سببها هو مؤسساتنا تعبيرا دقيقا للمفهوم الكلاسيكي للبطالة ،حيث ان المؤسسات هي النقابات و الحد الادنى للأجور،اعانات البطالة .... يرتكز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل ،حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم راس المال و النمو الاقتصادي و الطاقات الانتاجية للاقتصاد ، كما يرتكز اهتمامهم على البعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية ،اذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام ،الذي يعني ان " كل عرض سلعي يخلق الطلب الموازي له "،أو بما يسمى بقانون المنافذ عند " ساي" بمعنى آخر: تساوي الادخار و الاستثمار و استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع ودلك ان التوازن الاقتصادي هو التوظيف الكامل ، فلو حدثت بطالة بمعنى عرض عمل اكبر من الطلب عليه فان علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور ، و هذا التوازن رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار و الأجور [2] .

حيث تؤدي البطالة الى ايجاد التنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف ،مما يجعلهم يقبلون بأجور اقل و الأجور الأقل تعني انخفاض في تكاليف الانتاج و انخفاض تكاليف الانتاج يؤدي الى زيادة الأرباح

[1] علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

[2] عكادي رضوان :ظاهرة البطالة في الجزائر، دراسة في الأسباب و سبل معالجتها ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2017 ص 34.

لدى رجال الاعمال ، و من ثم تزيد حوافزهم على زيادة الانتاج و بالتالي الطلب على العمال الى ان تختفي البطالة في صفوفهم و من هنا فان النتيجة التي وصل اليها الكلاسيك في هدا الخصوص هي ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الاسعار و ضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات في شأنها تحديد مستويات و بالتالي فان البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة و المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة اجبارية و ان وجدت فانما تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى .

لقد استبعد الكلاسيك من تحليلهم حدوث الكساد او البطالة على نطاق واسع و مع دلك لم يستبعدو حدوث البطالة الاختيارية ،كما أنهم لم يسقطو من التحليل امكان حدوث البطالة الجزئية التي يمكن ان تنشأ بفعل الاخطاء التي ربما يقع فيها رجال الاعمال عند تقدير احجام الطلب و الانتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين [1].

كما أنه بالنسبة لهم السبب الرئيسي في استمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق اجر التوازن مما يؤدي الى جمود الأجور ،كما ان دالتي العرض و الطلب على العمل[2] تتكونان مما يلي :

- دالة الطلب على العمل = العمالة الفعلية + الوظائف الشاغرة
- دالة عرض العمل = العمالة الفعلية +البطالة الاحتكاكية

و عند التوازن تختفي البطالة الاحتكاكية تلقائيا [3].

1 – سوق العمل عند الكلاسيك

بناءا على الفرضيات التي يقوم عليها الكلاسيك فانه لا يوجد إلا حل واحد لتوازن سوق العمل حيث يتم التوازن عندما يتساوى عرض العمل L^S مع L^D و يتحدد في الوقت نفسه معدل الاجر الحقيقي الذي يقبله كل من العمال و المنجين و نوضح ذلك كما يلي[4] :

أ – عرض العمل :

يصدر عن العمال (قطاع العائلات) وهو يرتبط ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي الذي المتمثل في القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي .

$$w = \frac{w}{p}$$

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية ، جامعة الاسكندرية ، 2004 ، ص 211 .

[2] عبد الوهاب نجا : مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

[3] نعمة الله تجيب ابراهيم : نظرية اقتصاد العمل ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ،مصر ،1997 ،ص 11 .

[4] شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف :مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 40 .

حيث:

W = الاجر النقدي .

W = الاجر الحقيقي .

P = المستوى العام للأسعار.

أما دالة العرض فتكون على الشكل التالي:

$$L^S = L^S(W) = L^S(\frac{W}{P})$$

والعلاقة بين L^S و W طردية أي أن :

$$L^{S\prime} = DL^S / DW \ldots\ldots\ldots (>0)$$

اذا فرضنا أن الدالة مستمرة و قابلة للاشتقاق يمكن تمثيلها بيانيا كمايلي :

الشكل رقم02 :دالة عرض العمل عند الكلاسيك

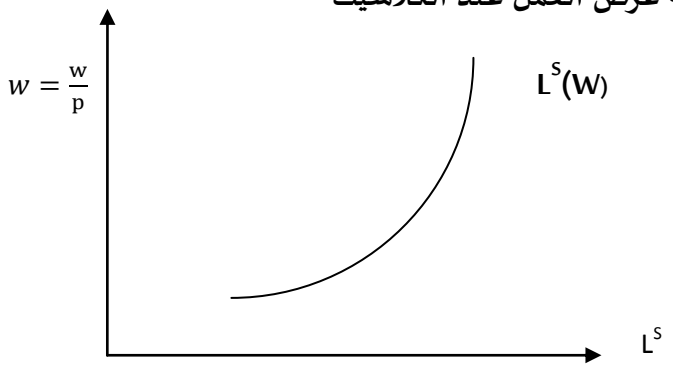

المصدر: شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010 ،ص 162 .

ب - الطلب على العمل :

افترض الكلاسيك حقيقة مسلم بها و هي:ان التوازن يحصل عادة في ظل ظروف الاستخدام الكامل[1] إلا في حالات يحصل فيها الخلل في السوق ، و لكنها تعود الى الوضع التوازني بشكل تلقائي و هو ما دفعهم الى افتراض أن : العرض يخلق الطلب و هو قانون "ساي " و دلك عند الاستخدام الكامل و تصبح مرونة الأجر الحقيقي كفيلة بتغيير الطلب على العمل ، وكلا هما بالاتجاه المعاكس لبعضهما البعض بحيث تساوي كل من العرض و الطلب على العمل .

يرى الكلاسيك ان الطلب على العمل يصدر عن المنتجين و هو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي بعلاقة عكسية أي أن :

[1] مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد :مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،الطبعة الاولى ، وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،2004 ، ص 247 .

$L^d = L^d(w) = L^d\left(\frac{w}{p}\right)$

W : الاجر الاسمي

P :المستوى العام للاسعار

اي بقاء الاشياء الاخرى على حالها فان المؤسسة لا تقوم بالطلب على العمل في حالة كان الاجر الحقيقي منخفضا .

الشكل رقم (03) :منحنى الطلب على العمل .

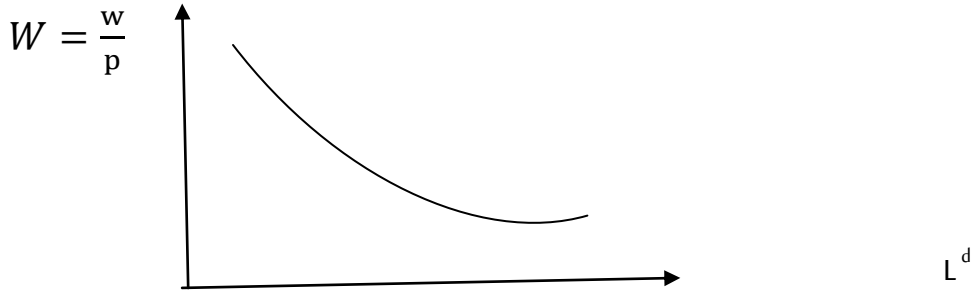

المصدر:محمد العربي ساكر،محاضرات في الاقتصاد الكلي ،دار النشر و التوزيع ،القاهرة،ص04 .

- نلاحظ ان منحنى الطلب على العمالة يشبه منحنى الطلب على اية سلعة ،و هو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة (عدد العمال ،عدد الساعات)،و سعرها (الأجر الحقيقي) و يرتكز الشرح الكلاسيكي للطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد .

ج – توازن سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكلاسيكي عندما يتساوى الطلب على العمل مع العرض عند معدل اجر حقيقي و يتحقق التوازن عند مستوى الاستخدام التام الذي يجعل سوق المال خال من العاطلين عن العمل ،الذي مكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في سوق المعتمدة في أساسها على مقومات التحليل الجزئي و تنطلق منه لتحديد مستوى الاجر الحقيقي الذي يحقق التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل و يمكن كتابة شرط التوازن في سوق العمل كمايلي :

$L^D = L^S$

الشكل رقم 04 :منحنى سوق العمل عند الكلاسيك

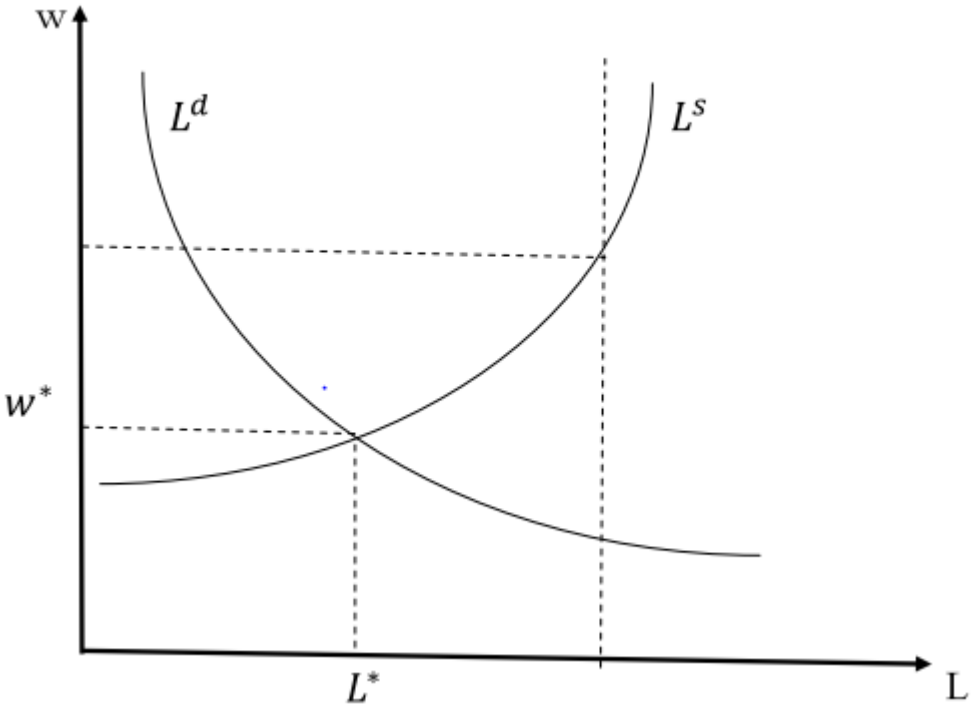

المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ،2005 ، ص 44.

يتضح من خلال التمثيل البياني لسوق العمل على وجود ثلاث مستويات للأجر العقيقي كمايلي :

المستوى الأول :عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل و الراغبين فيه و بالتالي سوق العمل في احتياج مما ينتج عنه ظهور بطالة اجبارية .

المستوى الثاني :عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من فائض في عدد العمال ،مما ينتج عنه ظهور بطالة اختيارية .

المستوى الثالث : عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل و هذا يعني أن سوق العمل لا يعاني من البطالة و لا احتياج أي أنه في حالة الاستخدام التام حيث كل شخص يرغب في العمل يمكن الحصول عليه عند الأجر السائد.

ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية

اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل ،و يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من اهمها : تجانس وحدات العمل ،حرية تنقل اليد العاملة و دور

المنافسة في شراء و بيع و شراء السلع و أن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض و طلب العمل في السوق ،و مهما يكن من أمر فان النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام ، ولم تول للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي " للأسواق ،كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع اضافة الى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي بشكل منعزل عند مستوى التطور الاقتصادي ، لكن في الواقع يثبت عكس ذلك ا ذ ان استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الاساسية للانتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف ، و بالتالي فان تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة[1] .

لقد بنو النيوكلاسيك نظريتهم على جملة من الافتراضات نذكر منها :

- انكرو امكانية تعرض النظام لازمات افراط الانتاج العامة و من ثم نفوا امكانية تعرض النظام لأزمات افراط الانتاج العامة ،أي لا يوجد احتمال نشوء بطلة على نطاق واسع.
- اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة التامة و على مرونة سوق العمل اضافة الى عدم جمود الاجور لعلاج ما عسى ان يحدث من بطلة جزئية في بعض القطاعات فأي بطالة ستسود النظام في أي فترة ما هي لا بطالة اختيارية أو هيكلية .
- اعتقد النيوكلاسيك أنه يوجد ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية او حروب او اضطرابات نقدية جديدة .

مرونة الاجور و الاسعار تضمن دائما العمالة الكاملة في سوق العمل و اي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الاجور ، و سريعا ما تختفي البطالة الاجبارية ان وجدت بمعنى آخر يمكن لكل الافراد الراغبين في العمل أن يجدو عملا عند مستويات الأجور التوازنية [2].

ثالثا:المدرسة الكينزية

رفض جون مينارد كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل ،و هو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد

الذي يتحدد به عرض العمل ، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن ان تمنع حدوث البطالة الاجبارية بل أقل بامكانية حدوث البطالة الاجبارية، و أشار الى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب و ذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية و ما يتوافق معها من كساد اقتصادي ، وانتشار البطالة على غرار الكساد الاقتصادي الكبير في الفترة (1929 – 1932) .

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية النيوكلاسيكية ،حيث دك ران الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض ،و أن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الاجمالي و الميل للاستهلاك و

[1] عبد الرحمن العايب: البطالة واشكالية التشغيل في اطار برامج التعديل الهيكلي ،حالة الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 ،ص 19 .

[2] عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

ومقدار الاستثمار اذا أن الميل للاستهلاك و مقدار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام و من ثم فان حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية و ليس العكس فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الاجور ،الا ان تغيرات الاجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تاثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية الا انه اقر من ناحية اخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الاسعار و التوزيع .

أ- المنظور الجزئي

ان أكثر ما اعترض عليه كينز في التصور النيوكلاسيكي هو أن البطالة سوف تختفي اذا قبل العمال تخفيضا كافيا في الأجور و قد قالت وجهة نظر بيجو أن سوق العمل هو دائما سوق بائعين فيه العمال فرص العمل رأوا ما ينطوي عليه السوق من انخفاض في الأجور و جاء اعتراض كينز على وجهة نظر بيجو أن الأجور المرنة من شأنها معالجة البطالة من جانبين الجانب الأول عملي و الجانب الثاني نظري .

فمن الناحية العملية اصبحت نقابات العمال جزءا متكاملا في المجتمعات الديمقراطية و هناك تشريعات للرفاهية مثل قوانين الحد الأدنى من الأجور و تأمينات البطالة ، و من الناحية النظرية لا يقبل كينز تصور النيوكلاسيك لدالة عرض العمل و التيمن شأنها أن العامل يوازن عند عرض قوة عمله بين المنفعة الحدية التي يبدلها و الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه ،وأضاف أن عرض العمل من جانب العمل مرن مرونة لا نهائيا مادام عاطلا ، و عندما يتحقق له الحد الادنى من توظيف كمية عمله التي يراها كافية يضعف مرونة العرض بعد دلك حتى تصل الى الصفر عند تحقيق التوظيف الكامل او الحد الأقصى لساعات العمل .

ب –المنظور الكلي

ينطوي انخفاض الاجور عند كينز على خطر من المنظور الكلي ، حيث يعني انخفاض الدخل ، انخفاض الاستهلاك و الطلب الكلي و زيادة المخزون و ظهور الكساد و تفاقم البطالة ، فالعمال عاطلون حسب مفهوم كينز قانون " ساي" الدي يستبعد فائض في العرض .

و يشرح كينز استخدام مبدأ الطلب الفعال ، و يعني به تعادل للطلب الكلي مع العرض الكلي و كل منها دالة في مستوى التوظيف و بالنسبة للطلب الكلي تعني هده الدالة ان هذا الطلب يعتمد على مستوى التوظيف ، فكلما زاد توظف العمال زاد الناتج و الدخل و الانفاق و بالتالي الطلب الكلي ، ويتحدد المستوى التوازني للتوظف عند نقطة" الطلب الفعال" حيث اكد كينز على أنه يمكن الوصول فقط الى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلب الكلي و ركز تحليله على افتراض ان هناك امكانية لانتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصير ، بينما هذا الامكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي ، و مع ذلك و في ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية يبدو الامكان قائما لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير [1].

[1] د-مدني بن شهرة : الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ، ص 241 -243 .

و الخلاصة أنك كينز لا يقرر أن التوازن الكلي في الاقتصاد يتحقق عند التوظيف الكامل فقط بل يتحقق عند أي مستوى من مستويات التوظيف ، ومن ثم يتحقق مستوى البطالة و قد يظل فترة طويلة على اجراء تصحيح ذاتي او معالجة ذاتية لهده البطالة ،و فقد يأتي العلاج في الأجل القصير من خلال تحريك الطلب الكلي .

المطلب الثاني :النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير و التعديل و تكون اكثر دقة على تفسير الظواهر الحديثة .

1 – نظرية رأس المال البشري :

من مؤسسيها **Beher ; Shult** خلال الستينات و بالتحديد في 1964 ،لذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين انتاجيته و الاستفادة من اكبر دخل ممكن .و بالتالي سيضحي الافراد بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة ، و بالتالي فان الاهتمام يرتكز على الوظيفة و ليس على من يشرفون عليها .

2 – نظرية تجزئة سوق العمل :

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد **D . B dernberg ; M . piore** في دراسة ميدانية لسوق العلم الامريكية خلا الستينات ، التي تفسر ان قوة العمل الأمريكية لنوع من التجزئة على اساس العرق و النوع و السن و المستوى التعليمي. و تهدف النظرية الى تفسير ارتفاع البطالة ، و الكشف عن اسباب ارتفاعها في قطاعات معينة و وجود ندوة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، و على هذا الاساس تميز النظرية بين خمسة انواع من اسواق العمل و هي :

1 – السوق الداخلية : تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالاجور .

2 – السوق الخارجية : يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب ، مع عدم امكانية الترقية .

3 – السوق الاولية :تضم الوظائف الأكثر أجرا و الأكثر ثباتا و استقرارا ، و التي توفر أحسن الشروط الضرورية بما في ذلك امتياز الترقية ، و في الجزائر فان قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر هذه السوق ،اذ كان يؤمن وظائف دائمة و بأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الاخرى ، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة الى نهج التوظيف غير الدائم .

4 – السوق الثانوية : تضم الوظائف اقل أجرا و استقرارا ، و في الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن و العمالة منخفضة المهارة ،أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، و من حيث الجنس ، وتتضمن المؤسسات الانتاجية الصغيرة ، و التي تستخدم أساليب انتاجية كثيفة العمل ، و تتأثر بالتقلبات الاقتصادية ، مما يعني أن المستغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة .

5 – السوق الرئيسية : تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الانتاجية كثيفة – رأس المال و العمالة الماهرة ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع و الخدمات ، فأنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ، و بالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي .

3 – نظرية البحث عن العمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث و جمع المعلومات عن افضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها ، و تنطلق هذه النظرية من الفرضتين التاليتين :

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .
- وجود حد ادنى للأجور ، بمعنى ان العامل سوف يقبل اي اجر اعلى منه و يرفض أي أجر أقل منه .

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل ، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل ، نتيجة لعدم درايتها بأحوال السوق، كما ان الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة اثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة ، و بالتالي تخلص النظرية الى ان البطالة السائدة في الاقتصاد هي البطالة الاختيارية .

4 – نظرية البطالة الهيكلية :

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات و زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة ، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الانتاجية ، في حين ظهر فائض في فرص العمل في اعمال و مهن أخرى و فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها :

- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر .
- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم .
- عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة .

5- نظرية أجر الكفاءة :

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال و زيادة الانتاجية ، و يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ، ومن ثم ظهور البطالة ، و وفقا لهذه النظرية فان رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الانتاجية ، و بمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في انتاجية العمال ، و ينتج عن ذلك سعي المؤسسات الى بقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الانتاجية [1].

[1] ناصر دادي عدون- عبد الرحمن العايب: البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010، ص 32 -34 .

6 – نظرية اختلال التوازن :

وفقا لهذه النظرية فان الاجور و الاسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير و يرجع الجمود الى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير ، و نتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض العمل ، و من ثم ظهور البطالة الاجبارية ينطبق ذلك ايضا على اسواق السلع ، حيث يؤدي جمود الأسعار و الأجور الى الاختلال بين الكميات المعروضة و المطلوبة ، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فان ذلك من شأنه ان يحدث عدم التوازن ، حيث تظهر البطالة في سوق العمل و فائض عرض او فائض الطلب في سوق السلع [1].

اذ يمكن ان ينتج عن نوعان من البطالة هما :

النوع الاول : يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، و يترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة اضافية لوجود فائض في الانتاج و هو مايتطابق مع التحليل الكينزي .

النوع الثاني:في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها ، و تكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يدفع المستخدمين الى عدم زيادة كل من عرض السلع و مستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات ، و هو ما يطابق و التحليل الكلاسيكي .

ان أهمية نظرية الاختلال تتمثل في استخدامها لذات الاطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسيكية و الكينزية ، أما نوع البطالة و اسبابها فهي ليست من ثوابت اي نظام اقتصادي ، و انما تتوافق على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الاسواق مثلا: ترجع البطالة غير الاحتكاكية في الدول المتقدمة الى سبب واحد في الحالتين هو انخفاض مستوى الانتاج ، و يعود ذلك الى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية ، اما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي .

اذا كانت هذه النظرية قد نجحت في التعريف بأساب البطالة من الناحية النظرية، فانها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها لمواجهة هذه المشكلة . كونها تتحاشى لعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر فترات متتالية لان تحليلها يركز على المدى القصير ، كما انه يصعب تحقق فرضية كل من تجانس العمل و وجود سوق واحد للسلع من ناحية أخرى اضافة الى ان البطالة لا تقتصر على النظرة الكلاسيكية أو الكينزية، لان هناك أنواعا عديدة من عناصر العمل و من أسواق السلع ، و بالتالي فان علاجها عن طريق رفع الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق الحكومي أو زيادة الاجور سيؤدي الى تفاقم البطالة الكلاسيكية ، نتيجة تخفيضها لمعدل الارباح بدلا من رفعها [2].

[1] علي عبد الوهاب نجا : مرجع سبق ذكره ،ص ص 50 – 55 .

[2] ناصر دادي عدون- عبد الرحمن العايب: مرجع سبق ذكره ،ص ص 35 -36 .

المبحث الثالث :آثار البطالة و كيفية علاجها

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها أي مجتمع ، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر و ما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد و المجتمع على حد سواء كانت هذه الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية أسياسية .

المطلب الأول :الآثار المترتبة عن البطالة

1 – الآثار الاقتصادية :

- تؤدي البطالة الى عدم استغلال الامكانات المادية و البشرية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا .
- و تشمل البطالة آثار البطالة الاقتصاد ككل ، في حالة وجود ركود للانتاج و البيع و الشراء ،ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي .
- انخفاض مستوى الدخل الشخصي و ما يترتب على ذلك من انخفاض في القوة الشرائية على مستوى الاقتصاد ككل ، و بشكل يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي ، وانخفاض حجم الادخار و بالتالي الكساد و حصول فائض في الناتج الكلي للاقتصاد [1].
- تؤثر على مستوى تحقيق اشباع الحاجات الفردية و الجماعية .
- تؤثر بصفة غير مباشرة على الاستهلاك و على الصادرات و الواردات .
- كما تقوم بزيادة الاعباء على الحكومة لاعانة هؤلاء العاطلين ، في الوقت الذي تقل فيه الضرائب التي كان يمكن ان يدفعها هؤلاء العاطلون الى الدولة لو كانوا عاملين ، مما يترتب عليه عجز في الميزانية[2] .

2 – الآثار الاجتماعية :

- يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الانتاج و هو ذلك الجزء الذي كان يمكن ان يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين ، ولاشك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل .
- تؤدي البطالة الى التفكير في الجريمة و الانحراف و العنف و التطرف و الارهاب بل ان البطالة تقود العاملين الى الانتحار.
- الشعور بالاحباط و الفراغ و الملل مما يؤدي الى الانحراف السلوكي للفرد داخل اسرته و في مجتمعه .
- اضطراب الاوضاع مما يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغر الحكومات فيها .
- الشعور بالنقمة مما يؤدي الى السرقة و الاجرام[3] .

[1] اياد عبد الفتاح النسور:أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، عمان ، 2014 ،ص 227 .

[2] أحمد حسين عبد الحميد رشوان :أزمات الشباب و البطالة ،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،2015 ،ص 167 .

[3] حسام داود : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرةللنشر و التوزيع،ص 261 .

3 - الآثار السياسية :

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية ببداية ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الأمن السياسي للدولة و يستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة البطالة بالمجتمع و تفرغ كثير من مواطنيه بلا عمل و يبدأ في تشكيل التنظيمات الناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي الوطني أي بمعنى آخر عدم وجود استقرار في عدة مجالات يقود في كثير من الاحيان الى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، فالبطالة تصيب الفرد باليأس و الاحباط و اذ ذلك يكون سهلا على الجماعات المتطرفة و الاجرامية تجنيده للقيام بالأعمال و حتى الارهابية منها و اشاعة لا آمن في المجتمع .

- الفرد العطل عن العمل يشعر بالاقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و شعوره بالوطنية ، فاذا لم يتيسر للشباب فرصة عمل في أي قطاع من قطاعات الدولة سواء كان قطاعا خاصا أو قطاعا عاما فانه سيشعر بخيبة الأمل وعدم الانتماء الى المجتمع الذي يعيش فيه ،فيصبح فريسة سهلة في أيدي الخارجين عن الدين و القانون .
- كما قد تتفشى البطالة حتى في وسط المتعلمين ، وهذا اذا عجزت الدولة عن الاستمرار في تحديث الهيكل الاقتصادي و هو اتجاه ملحوظ الآن في معظم الدول العربية مما يفاقم من وضع الفقر و بالتالي يكون لهذا آثار بالغة الخطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعي و السياسي و في العصر الحديث اهتمت بعض الدول برسم السياسات السكانية التي تستهدف تحقيق مستولى معيشة لائق لسكانها و للاجيال القادمة ،وذلك بعد ما يتبين لها ان تحقيق هذا المستوى ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة نحو مواطنيها بل يعتبر أمرا حتميا لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين لجميع الأنظمة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي يعيشون في ظلها ،فليس هناك أخطر من على سلامة أمن الدولة و على الحفاظ بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية و القومية و الوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر و الجوع و الحرمان [1].

المطلب الثاني : كيفية علاج مشكلة البطالة

ترتبط تعدد الحلول المعتمدة في بلادنا لمواجهة اشكالية التشغيل بالتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي ، اذ يتزايد حجم الاستثمارات و تكثر فرص العمل في حالات الرخاء الاقتصادي ، و بالمقابل يتناقص عدد الوظائف المعروضة عند حدوث الأزمات و لهذا سنتطرق الى بعض النقاط لمواجهة البطالة منها مايلي :

[1] عبد القادر محمد علاء الدين:البطالة (أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الامن القومي في ظل تجليات العولمة ،تحديات الاصلاح الاقتصادي) ، الاسكندرية، منشأة المعارف ،2003 ،ص ص 87 – 88 .

1 – تنظيم سوق العمل :

اعتمدت الدولة في تنظيمها لسوق العمل على انشاء ادارات مركزية توكل لها مهام محددة بما يتناسب و الأهداف التي أنشئت لأجلها ، فمع بداية سنة 1989 تم اتخاذ قرارات اعادة هيكلة سوق العمل على مستوى الادارات المركزية للتشغيل ، فمن خلال استحداث أجهزة لدارية مكلفة بذلك تتمثل في :

- احداث الوزارة المنتدبة للتشغيل :التي أدت الى انشاء مديرية ترقية للتشغيل ،من بين مهامها ترقية النشاطات في الادماج المهني .
- انشاء مديرية تنظيم الشغل :التي من مهامها الاساسية معرفة سوق العمل و التدخل في آلياته .
- احداث مديرية التشغيل و التكوين على المستوى المحلي الولائي هدفها الوصول الى أفضل توازن بين عرض و طلب العمل .
- انشاء الوكالة الوطنية للتشغيل و من مهامها معرفة وضعية سوق العمل (الطلب،العرض و محدداتهما) للوصول الى أفضل تكامل بين الآليتين .
- انشاء الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل : و من مهامها قيامها بالدراسات في مجال تنمية و ترقية التشغيل بجميع أشكاله [1].

2- تفعيل دور الدولة في محاربة البطالة ذلك بتطبيق الدولة دورها في الاقتصاد ، بدعم القطاع العام ماليا و فنيا و بشريا ، وصلاحه ، والقضاء على الفساد و تفعيل الرقابة فيه .

3 – دعم المشاريع الصغيرة و تفعيل التمويل الصغير بالاضافة الى ابرام اتفاقيات اقتصادية و استثمارية مع الدول المجاورة ، وتشجيع الاستثمار من خلال خفض مستوى المتطلبات و الشروط التي تفرضها الحكومة على المستثمرين[2] .

4 – التوعية بكيفية تنظيم الاسكان و عدم الانجاب الكثير الذي يؤدي لوجود عدد كبير من السكان أمام فرص العمل ضئيلة ، وتوفير كافة احتياجات المقيمين في الريف حتى لا يتجهوا الى المدن .

5 –التعاون مع القطاع الخاص في توفير فرص عمل للموظفين ، و تحقيق العدالة عن طريق تخفيض رواتب الموظفين المرتفعة جدا و اعطاء فرص للموظفين آخرين برواتب معقولة .

6 – اقامة المشاريع التي تحتاج الى أيدي عاملة ، وعدم استخدام الآلات و التي تأخذ مكان عمل الكثير من أيدي العاملة و تؤدي الى تسريحهم .

7 – تأهيل الخريجين من الشباب حول حاجة سوق العمل و توجيههم الى التخصصات المهنية التي يعرف عنها الكثير من الشباب [3].

---

[1] ناصر دادي عدون- عبد الرحمن العايب: مرجع سبق ذكره ،ص ص 273 -274 .

[2] https://w w w hellooha.com . 10 :45 . 20 /02 /2019 .

[3] https://plat form .almanlal .com . 10 :51 ; 20 /02 /2019 .

8 – تنشيط المناخ الاقتصادي و تطوير أساليب و طرق العمل التي توفر فرص عمل جديدة .

9 – عمل الدراسات الاستراتيجية و انشاء المراكز المتخصصة التي تنظم فرص العمل داخل المجتمع .

10 – تنظيم عملية استخدام العمالة الوافدة و توفير فرص العمل للسكان المحليين[1] .

المبحث الرابع :أهم علاقات الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على البطالة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستراتيجيات الفعالة التي تتخذها مختلف الدول أجمل توفير أكبر قدر ممكن من اليد العاملة ، و بالتالي تقليص معدلات البطالة فيها . و لكن على الرغم من ان هذه الاستراتيجية تساهم في الحد من البطالة من جانب معين ، الا انها تؤدي الى زيادة عدد العاطلين عن العمل من جانب آخر سواء الدول المصدرة له أو بالنسبة للدول المضيفة له .

المطلب الأول : أهم علاقات الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر له علاقات كثيرة مرتبطة به ،و له تأثير مباشر عليها و يتأثر بها ،و من هذه العلاقات دورة حياة المنتوج ، الخصخصة العولمة ، محفظة الأوراق المالية .....الخ ،و سيتم التطرق لبعض هذه العلاقات باختصار ،لأن كل علاقة تحتاج الى بحث خاص .

أولا : محفظة الأوراق المالية

يتمثل الاستثمار في محفظة الاوراق المالية في شراء الاصول ،و ذلك بهدف كسب معدل عائد يتناسب مع مستوى معين من المخاطر دون أن يكون لها حق في الرقابة مع الهيئة التي تصدر الاصول .و يشمل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية شراء سندات حكومية، والسندات التي تصدرها المؤسسات لأنها تشمل شراء الأسهم.

أما الاستثمار الاجنبي المباشر فيهدف الى اكتساب حق الرقابة على المؤسسات ، و ذلك بامتلاك جزء من الأسهم المكونة للشركة كلها.

ونجد من خلال ما تقدم أن الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار في محفظة الاوراق المالية هو كون الاستثمار الأجنبي المباشر يضمن للمستثمر حق الملكية المشروع الذي يقام في البلد المضيف ، والاشراف عليه و مراقبته ، وليس شرطا أن يمتلك المستثمر كل رأس مال المشروع ، بل يكفيه نسبة تسمح له باتخاذ القرارات و تسير المشروع .

و هذا الاختلاف يعتمد على عنصرين هما الملكية و الرقابة ،و حسب بونان (Bernard Bonin) " تمثل الملكية هنا الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين ، اما المراقبة فهي نسبة الملكية الضرورية حتى يعتبر هذا الاستثمار استثمارا مباشرا [2].

[1] https://man doo3/com. 10:40 ; 20 /02 /2019 .

[2] bernard bonin : le monde de multinational ;les editionsd organisation.paris 1987 .p 10

و تختلف النسبة التي تحدد ما اذا كان الاستثمار مباشرا أو غير مباشر من دولة لأخرى ، فهناك دول تعتبر الاستثمار مباشرا اذا كانت النسبة التي يملكها الطرف الاجنبي أكثر من 50 % و البعض الآخر أكثر من 45 % .

اما بالنسبة لصندوق النقد الدولي (FMI) فان عملية الاستثمار الاجنبي المباشر تكون في حالة حصول المستثمر على 10 % أو أكثر من أسهم الشركة الأجنبية ، فان كان أقل من 10%يصبح الاستثمار استثمارا غير مباشر [1].

ثانيا : الشركات متعددة الجنسيات

يستخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسيات للاشارة الى أن الشركة تمارس جانبا من أعمالها خارج حدود بلدها و هناك اختلاف كبير في تحديد تعريف متفق عليه ، فقد حددت الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسيات " بانها المنشأة التي تملك او تسيطر على الانتاج أو تسهيلات الخدمات ، خارج حدود الدولة التي قامت فيها [2].

و عرف فرنون الشركات المتعددة الجنسيات على انها المنظمة التي يزيد رقم اعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار و التي تملك تسهيلات او فروعا انتاجية في ست دول او اكثر [3] .

و تعرف ايضا الشركة التي تزاول نشاطها في دولتين أو أكثر و لكن استراتيجية الانتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة و الذي يقع عادة في دولة رأسمالية متقدمة[4] .

و ترتبط الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الشركات المتعددة الجنسيات بظاهرة تدويل الانتاج و ما تحمله من نقل للعملية الانتاجية الى بلدان عديدة مع التحكم برأس المال .

و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة من ادوات العولمة ، و التي تساهم في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدرا لنقل المعرفة الفنية و الادارية و التنظيمية و التكنولوجية ، وذلك من خلال التدريب و توفير العمالة المتخصصة ، الامر الذي يساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية و التنظيمية بين الدول النامية و الدول المتقدمة .

[1] www .la documentation française économie .com.fr.

[2] طاهر موسى عطية :ادارة الأعمال الدولية ،دار النهضة العربية ،الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2001 ،ص 247 .

[3] فيصل حبيب حافظ :دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، فرع ادارة الأعمال ،جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 44 .

[4] طابوش مولود :أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ،ص 25 .

ثالثا : العولمة

العولمة ليست تعظيم التبادلات بل هي مسابقة بين الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية فالجزء الأول من الفكرة يسمح لنا أن نعيش في المجتمعات ذات اقتصاد السوق ، و الجزء الثاني من الفكرة يدفعنا الى مجتمع السوق حيث أن الربط الاجتماعي يكون تجاريا سوقيا فقط[1] .

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف العولمة بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود ، والتدفقات الرأسمالية الدولية ، وكذلك من خلال سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا.

العولمة هي الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تبادل السلع و الخدمات عبر الحدود ،والتدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا .

أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل ،حيث ان المرحلة الاولى من هذه المراحل كانت التجارة الدولية ، أما المرحلة الثانية و التي بدأت تتبلور في السبعينات ، فتمثلت في الاندماج المالي الدولي ، و المرحلة الثالثة و التي بدأت في الثمانينات ، وهي العولمة ،و التي أصبحت السائدة في العصر الحالي [2].

كما أن العولمة تشمل ثلاث سمات :

1 – الأولى: دولية مرتبطة بتطور تيار التصدير .

2 – الثانية : ان الالغاء العام الجنسية مرتبط بتيار الاستثمار و الاقامة بالخارج .

3 – الثالثة : ان شمولية مرتبكة بوضع شبكات عالمية للانتاج و الاعلام[3] .

و قد ساهمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطور العولمة لما كان لها من دور في تدويل الانتاج و تحرير التجارة الدوليةو الرفع من معدلات التبادلات الدولية ، كما كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الأداة الرئيسية التطور التكنولوجي و الذي هو أحد سمات العولمة .

في تكريس العولمة و المحرك الرئيس للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

المطلب الثاني : أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة

ان للاستثمار الاجنبي المباشر آثارا مباشرة في سوق العمل فهو قد يحدث آثارا ايجابية اذا كان يوفر الوظائف الجديدة على مرحلتين ، الاولى أثناء مرحلة الانشاء و الثانية عند دخول الاستثمار الجديد مجال الانتاج ،كما يكون مثمرا اذا كان اذا كان المستثمر الاجنبي مهتما بشبكات الأمان الاجتماعية كما حدث في تونس في مشروعات عامة تم بيعها لمستثمرين أجانب ، اذ شجعت التعويضات الممنوحة لبعض العاملين على

[1] zaki laibi :Malaise dans la mondialisation ; entrtien avec philippe petit ; paris ;les edition textuel ;2001 ;p 45-47.

[2] عمر صقر: العولمة و قضايا معاصرة ، جامعة حلوان ،2003 ، ص 05 – 08 .

[3] فيصل حبيب حافظ : مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

انهاء الخدمة و المغادرة بشكل طوعي و خفضت الحاجة لطرد التام ، و في بلدان أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى قام بعض المستثمرين بدفع معونات البطالة كتكاليف اجتماعية .

ان تهيئة جو تنافسي يصاحبه اهتماما بشبكات الأمان الاجتماعية سيؤدي الى كبح أو بالأحرى تأجيل القرار بالهجرة بما يوفره من فرص العمل و أجور مغرية ،اذ يعمل على ايقاف استنزاف الخيرات الوطنية التي تشكو منها البلدان المضيفة و لاسيما النامية منها ،الا أن هذا قد يكون بصورة مؤقتة أي أن فاعلية تأجيل القرار بالهجرة للكوادر الوطنية يرتبط بعدم لجوء الشركات الاجنبية الى اغراء و جذب الكوادر خارج أوطانها .[1]

خلاصة الفصل :

تعد مشكلة البطالة كما اوضحنا في الفصل الاول واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول في كافة أرجاء العالم ، كما تعتبر أيضا احد التحديات التي يجب على دول العالم الانتباه لها حاليا . حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على ايجاد السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا يتفاقم المشكلات المترتبة عليها .

و للحد من البطالة قامت الدول باتباع اجراءات خارجية و التي من أهمها جذب الاستثمارات الاجنبية ، نظرا لمساهمتها في توفير مناصب الشغل .

[1] مجلة نيوز :أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة ،ص 410 .

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة فى الجزائر

تمهيد:

لقد قمنا بالدراسة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر و مفهوم البطالة و العلاقة فيما بينهما ،سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي ،و لايتم ذلك الا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالاسس القياسية و الاختبارات التجريبة للفرضيات الاقتصادية ،لهذا سوف نحاول بناء نمودج اقتصادي يدرس أثر المتغير الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 1990 – 2017 ،ثم تحليل النتائج المستخرجة و مطابقتها مع منطق النظرية الاقتصادية لهذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول :دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج

المبحث الثاني :الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج 1990 -2017 .

المبحث الأول : دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج .

يمكن تقسيم المتغيرات التي تؤثر في البطالة الى قسم تنظيمي يتعلق بسوق العمل و قسم اخر يتعلق بالاقتصاد الكلي ، وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على جانب الاقتصاد الكلي من خلال التطرق الى اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية و الاكثر تاثيرا على معدلات البطالة و مدى تاثيرها بسياسات و برامج الاصلاح الاقتصادي و اجهزة التشغيل في الجزائر ، وذلك بتقدير نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين البطالة و الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستعانة بتقنية الانحدار الخطي البسيط .

المطلب الأول :تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الظاهرة محل الدراسة و المتمثلة في البطالة على النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة بالدرجة الاولى،و من جهة اخرى الاعتماد على الدراسات السابقة،حيث نستخلص مما سبق بان معدلات البطالة تتاثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الاستثمار الاجنبي المباشر،أسعار البترول، الناتج المحلي الخام ، عدد السكان ، ان النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في معدل البطالة و متغير مستقل السابق الذكر ،سنقوم اولا بدراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 و الجدول التالي يبين متغير الاقتصادي في النموذج :

جدول رقم08 : المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1990 -2017

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر(مليار دولار)	معدل البطالة %
1990	40	19.7
1991	80	23.2
1992	30	21.2
1993	0	23.2
1994	0	24.36
1995	0	28.1
1996	270	27.99
1997	260	26.41
1998	606.5	28.13

29.29	291.6	1999
28.89	280.1	2000
27.3	111.1	2001
25.66	1065	2002
23.72	637.9	2003
17.65	881.9	2004
15.25	1145.3	2005
12.27	1888.2	2006
13.79	1743.3	2007
11.33	2631.7	2008
10.17	2753.8	2009
9.96	2301.2	2010
9.96	2580.4	2011
10.97	1499.4	2012
9.83	1684.	2013
10.6	1506.7	2014
11.2	-584	2015
10.2	1635	2016
11.7	1203	2017

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات

www.ons.dz

1 – دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1990 -2017 :

ان ظاهرة البطالة بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ،و يعبر عن هذه الظاهرة بالمتغير التابع و الشكل التالي يبين لنا تطور البطالة في الجزائر:

الشكل رقم 05 : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990 -2017

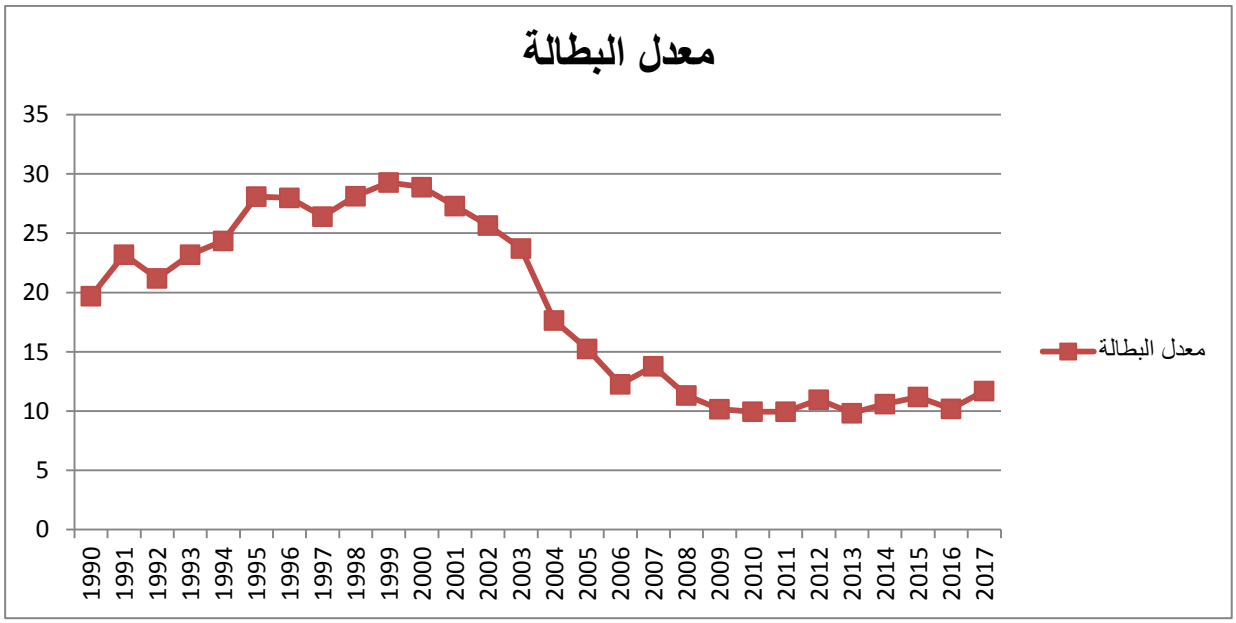

المصدر:من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم 01 باستعمال برنامج ExceL

و قد تميزت الفترة 1990 – 2000 كما يبدو المنحنى أعلاه بمعدلات مرتفعة ، حيث انتقل معدل اجمالي البطالة من 19,7 % سنة 1990 الى 27,99 %سنة 1996 و سبب ذلك اتخاذ الدولة لعدة اجراءات لخفض الاستثمارات العمومية ، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل ،كون التشغيل يعتمد على الاستثمار ، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات ،مع كل هذه الاجراءات التي قامت بها الدولة الا و واصل معدل البطالة الارتفاع حيث حقق معدلا قدره 21.2 %سنة 1992 ، ثم بدأ في التسارع انطلاقا من عام 1993 ،ليصل الى 28.1 % سنة 1995 و خلال هذه السنوات الثلاث 1992 الى 1995 انتقل عدد البطالين من 1,5 مليون بطال الى 2,1 مليون بطال ، أي بزيادة قدرها 582000 شخص .أما الفترة الممتدة 1996 - 2000 فقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعا حيث بلغ 27,99 % و 28,89 %على التوالي . و هذا راجع الى انخفاض اسعار البترول ،ليسجل بعد هذه الفترة انخفاضا مستمرا الى غاية 2013 و قدرت بنسبة 9,8 %، و يمكن ارجاع سبب هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال هذه السنوات بالدرجة الاولى :

- تحسين الوضعية النقدية و المالية العمومية و تحسين احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع اسعار البترول و بالتالي ساعدت على انشاء مناصب شغل و تخفيض من نسبة البطالة .
- تحسين الوضعية الامنية و الاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الانعاش الاقتصادي .

و لكن خلال سنة 2014 – 2017 ظهر ارتفاع محسوس حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2017 11,69 % و هذا راجع الى انخفاض اسعار البترول و اتباع الدول الجزائرية سياسة التقشف و الحد من سياسة التوظيف .

2 -دراسة تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 1990 -2017 :

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بان الجزائر خطت خطوات مهمة و قطعت اشواطا كبيرة في طريقة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية .

الشكل رقم 06 :منحنى بياني يوضح تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 1990م – 2017 م .

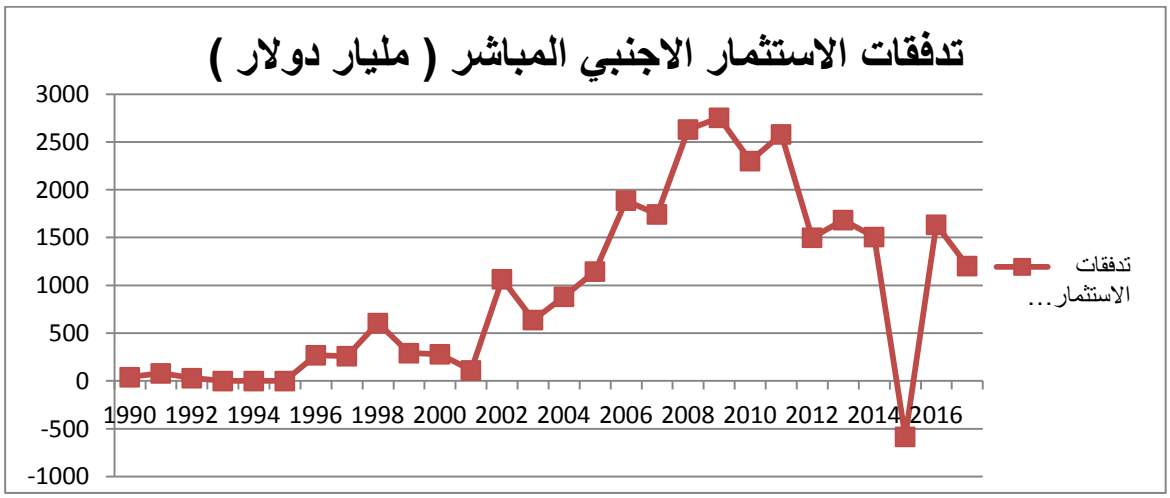

المصدر:من اعداد الطالب الطالبة انطلاقا من الجدول رقم 01 باستعمال برنامج EXCEL

من خلال المنحنى أدناه يمكن أن نلاحظ أن حصيلة الجزائر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر متباينة ما بين فترتين أساسيتين الفترة الاولى (1990 – 2000) و الفترة الثانية (مابعد 2000) .

أولا : تحليل تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة (1990 -2000)

من خلال الشكل رقم نلاحظ أن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كان شبه منعدم في عشرية اتسعينات حيث سجل مستويات ضعيفة جدا حيث بلغ من خلالها في سنة 1990 و 1991 مبلغ 40 مليون دولار و 80 مليار دولار على التوالي ، ثم في الفترة من 1993 الى غاية 1995 كان هناك غياب كامل للاستثمار الاجنبي المباشر و يرجع السبب ذلك الى جملة من العوامل منها عدم تحسن الأداء الاقتصادي ، و تدهور الوضع السياسي الذي ترجم في موجة العنف و اللا أمن الشديدين الذي عاشتهما الجزائر في تلك الفترة ، أما خلال النصف الثاني من التسعينات أي من سنة 1996 الى غاية 1997 تميزت هذه الفترة بعودة ضعيفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة ،حيث سجلت خلال هاتين السنتين 270 و 260 مليار دولار على التوالي ، الفترة تزامنت مع استرجاع الجزائر توازناتها المالية و النقدية نتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي ، ونلاحظ من الشكل أيضاأنه سجل تحسن في استقطاب الجزائر لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بدءا من سنة 1998 حيث وصلت الى 606.5 مليار دولار خلال هذه السنة . لكن هذا الارتفاع في حجم التدفقات اقتصر في أغلبه على قطاع المحروقات ، ففي عام 1999

قدرت التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر ب 291.6 مليار دولار ،قدر نصيب قطاع المحروقات منها 50 مليار دولار ، و هذا يدل على محدودية هذه الزيادة لأنها لم تشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا ما يدل على أن تحسن استقطاب الاستثمار لم يكن بالمستوى المطلوب ،فالاستثمار في قطاع المحروقات يتميز بالربحية المرتفعة و بالتالي فحجم استقطابه لا يعتبر مرجعا مهما في التأكيد على تحسين مناخ الاستثمار

ثم انخفضت التدفقات تدريجيا لتصل الى 280.1 مليار دولار في سنة 2000 و منه يمكن أن نقول ان نقول أن بالرغم من تبني شعار الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب ، في هذه الفترة قامت باصدار التشريعات التي توفر لهم الضمانات و المزايا الكافية ، الا ان جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر كانت منخفضة في هذه الفترة بسبب الوضعية الأمنية .

ثانيا :تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (الفترة ما بعد 2000)

نلاحظ من الشكل انه مع بداية سنة 2003 ، بدأ بوضوح تحسنا استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر ، فقد تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم التدفقات و هذا ما بينه الشكل أعلاه حيث نرى بان حصيلة الجزائر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر قد تحسنت بشكل كبير خاصة بعد سنة 2000 ، فقد تجاوزت عتبة المليار لأول مرة عام 2001 حيث سجلت 111,1 مليار دولار و بدأت بالارتفاع و التحسن حيث بلغت في سنة 2008 حصة تقدر ب 2631.7 مليار دولار هذا التحسن المسجل كان نتيجة خروج الجزائر من من عزلتها ، واستعادة الاستقرار السياسي ، بالاضافة الى استمرا تحسن الأداء الاقتصادي ، ثم سجل الاستثمار الاجنبي المباشر أعلى قيمة له لغاية اليوم في سنة 2012 حيث بلغ 1499.4 مليار دولار ليتراجع بعدها ترجع محسوس بلغ خلاله في سنتي 2013 و 2014 مبلغ 1684 و 1506.7 مليار دولار . اما خلال الفترة 2015 انخفض الى ادنى مستوياته حيث بلغ (584-) ، و هذا راجع الى تخفيض الدعم المادي من طرف الدولة بسبب تدني أسعار البترول ، ثم يرجع الارتفاع سنتي 2016 و 2017 بمبلغ 1635 و 1203 مليار دولار .

المطلب الثاني:صياغة وتقدير النموذج

الفرع الأول : صياغة النموذج

ان صياغة النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية الى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي :

المتغير التابع : يتمثل في معدل البطالة يرمز له بالرمز Tch

المتغير المستقل ويتمثل في:

- الاستثمار الاجنبي المباشر و يرمز له بالرمزIDE.

الشكل الرياضي للنموذج: بعد التعرف على المتغير الذي يتضمنه النموذج القياسي ، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و المتمثل في الدالة التالية :

$Tch=f(IDE)$

من اجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها و دراسة كيفية تاثير المتغير المستقل على المتغير التابع و لغرض اثبات فرضية البحث في وجود اثر سلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة ، استخدامنا اسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة بالاعتماد على برنامج Eviews ،و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي :

$$Tch=\beta_0+\beta_1 IDE+u_t$$

حيث :

β_0 ،β_1: تمثل معلمات النموذج .

U: يمثل المتغير العشوائي أو الخطأ الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة (يتضمن المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج) حيث ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم ادراجها لقلة اهميتها او لشدة ارتباطها بالمتغير المستقل المختار.

1 - تحديد الفرضيات الاساسية للنموذج

ان بناء نموذج الانحدار الخطي يجب ان يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن اجمالها كمايلي :

الفرضية الاولى : توقع الأخطاء يساوي الصفر:

$$E(ui)=0 \quad ; \forall = 1; \dots \dots ; n$$

الفرضية الثانية : تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية و ابعاد الحالة التي تكون فيها الاخطاء تتبع قيم المتغيرات المستقلة

$$Var(ui)= E(ui^2)=\sigma^2 u \quad ; \forall = 1; \dots \dots ; n$$

الفرضية الثالثة :عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء اي :

$$\boldsymbol{Cov(ui;uj)=e(Ui;Uj)=0 \quad ; \forall i \neq j}$$

الفرضية الرابعة : الاستقلالية بين المتغير العشوائي و المتغيرات المستقلة اي : **Cov (Ui ;Xj)=E(Ui ;Uj)=0**

الفرضية الخامسة : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي : $\boldsymbol{Ui \rightsquigarrow n(0;\sigma^2)}$

الفرع الثاني : تقدير النموذج :

اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم 09 و باستخدام برنامج Eviews8 ، تم تطبيق نموذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين المتغيرين في حالة الجزائر ، و قد توصلنا الى النتائج الممثلة في الجدول رقم 09 :

الجدول رقم 09 : نتائج تقدير نموج الخطي البسيط

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/17/19 Time: 00:24
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-0.005743	0.001068	-5.376835	0.0000
C	24.08750	1.415841	17.01286	0.0000

R-squared	0.526501	Mean dependent var	18.64393
Adjusted R-squared	0.508289	S.D. dependent var	7.468868
S.E. of regression	5.237325	Akaike info criterion	6.218248
Sum squared resid	713.1689	Schwarz criterion	6.313405
Log likelihood	-85.05547	Hannan-Quinn criter.	6.247339
F-statistic	28.91036	Durbin-Watson stat	0.611288
Prob(F-statistic)	0.000012		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه باستخدام برنامج Eviews8 .

و من خلال الجدول رقم اعلاه يمكن كتابة النموذج كالتالي :

$\widehat{TCH}$ = 24.08 -0.005IDE

Tc : (17 . 01) (-5.37)

$\delta\hat{\beta}_i$ **: (0.0010) (1.415)**

$\sum e^2_i$ = 713.168 R^2= 0.5265 $\overline{R}^2$**=0.5083**

DW =0.61 **n = 28** F_C **= 28.91**

حيث :

Tc :هي قيم احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{\left|\hat{\beta}i - \beta i\right|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \qquad i = 0,1,2, \ldots\ldots$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الانحرافات المعياري للمعالم المقدرة

$\sum e^2_i$:مجموع مربعات الأخطاء

R^2: معامل التحديد

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح

Dw: تمثل احصائية واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء .

Fc: تمثل احصائيةفيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$fc = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث :

m :عدد المتغيرات المستقلة .

n : عدد المشاهدات .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الاحصائي و الاقتصادي للنموذج المقدر و لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من اجراء مجموهة من الاختبارات و ذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الاحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية و استخدامه في عملية التنبؤ .

المطلب الأول : الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر

أ – التفسير الاحصائي :

1 – اختبار المعنوية للمعالم المقدرة :

لاجراء هذا الاختبار نستخدم احصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و من ثم تقييم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ،و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم 10 :جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	Tcal	Ttab	Prop
الثابت	β_0	17.018	2.056	0.0000
IDE	β_1	-5.376	2.056	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول

و لاجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H0 : \beta i = 0 \\ H1 : \beta i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H0 :تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية

H1 :تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية احصائية

- **اختبار معنوية $\beta 0$:**

$$\begin{cases} H0 : \beta 0 = 0 \\ H1 : \beta 0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن $|T_{tab}| < |T_{cal}|$ و بالتالي نرفض h0 و نقبل h1 ، ومنه $\beta 0$ لها معنوية احصائية .

- **اختبار معنوية $\beta 1$:**

$$\begin{cases} H0 : \beta 1 = 0 \\ H1 : \beta 1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن $|T_{tab}| < |T_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، ومنه β_0 لها معنوية احصائية .

2 – اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج :

لاختبار المعنوية الاجمالية للنموذج باستخدام اختبار fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H0: \beta 0 = \beta 1 = 0 \\ H1: : \beta 0 \neq \beta 1 \neq 0 \end{cases}$$

لدينا احصائية فيشر المحسوبة fcal = 28.91

لدينا احصاءة فيشر المجدولة ftab= 4.23

بما أنftab< fcal : فاننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج له معنوية كلية و يوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة) .

R^2= 0.5265 تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج الانحدار الخطي المقترح تمثل العلاقة تمثيلا متوسط ، حيث أن 52.65 % من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة ، أما 47.35 % تبقى لعوامل غير مشخصة .

- اشارة معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و الاستثمار الاجنبي المباشر ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية ، حيث اذا تغير الاستثمار الاجنبي المباشر وحدة واحدة فان معدل البطالة يتغير ب : 0.0057 بالمائة.

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية و الاقتصادية ، سنقوم باختبار من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

الدراسة القياسية :

1 – اختبار الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار ديربين واتسون **DW** حيث تسمح هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \mathbf{H0: p=0} \\ \mathbf{H1: p \neq 0} \end{cases}$$

H0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدموجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

H1 :تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

و يفترض في هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي للأخطاء لقيم u يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى:

$$\boldsymbol{\mu t = \rho \mu_{t-1} + \varepsilon t}$$

وبالتالي تحسب DW بموجب الصيغة التالية :

$$\mathbf{DW} = \frac{\sum_{t=2}^{n} (\varepsilon t - \varepsilon t - 1)^2}{\sum_{t=1}^{n} \varepsilon t^{\,2}}$$

الشكل رقم (07): تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاءة DW :

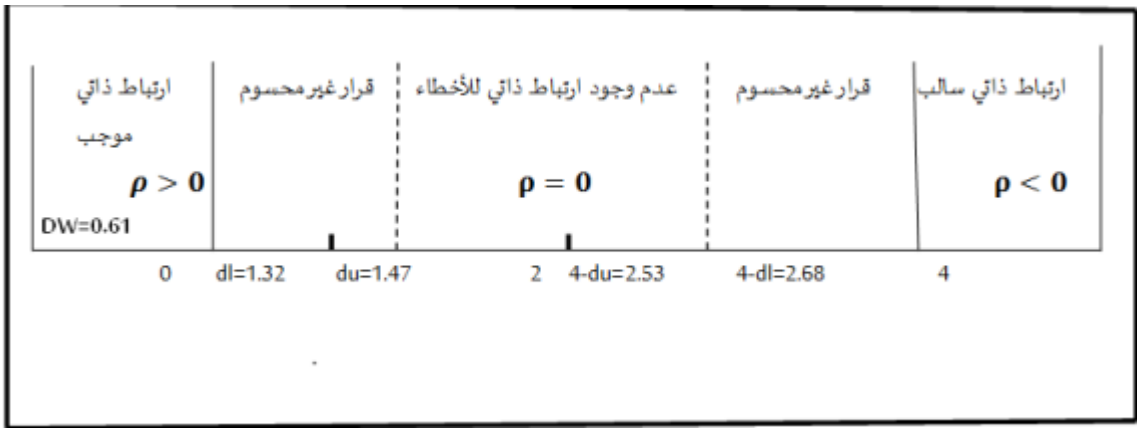

بالاعتماد على جدول دراين واتسن الذي يعتمد على (N)مشاهدات و (K)عددالمتغرات المستقلة .

من منحنى احصاءة (D-W)تقع في منطقة التي يوجد فيها ارتباط ذات موجب .

و منه نستنتج أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء موجب ، و لهذا يجب التخلص من المشكل أي تصحيح النموذج .

الجدول رقم 11 : يمثل نتائج تقدير النموذج المصحح :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.739026	Prob. F(9,17)	0.0352
Obs*R-squared	16.57177	Prob. Chi-Square(9)	0.0559

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم باستعمال برنامج احصائي Eviews

و منه prob . chi – square > 0.05

و منه لقد قمت بتصحيح مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة التاسعة .

2 – اختبار تجانس تباين الاخطاء :سنعتمد للكشف عن وجود هذا المشكل على اختبار White ويعتمد هذا الاختبار العلاقة بين مربعات البواقي U^2_t و المتغيرات المستقلة ، و يتم هذا الاختبار كالتالي :

- **تقدير النموذج التالي :**

$Tch=\beta_0+\beta_1 IDE+ut$

ثم حساب مربعات البواقي U^2_t

- تقدير المعادلة الوسيطية التالية :

$$U^2_t=\beta 0+\alpha 1\ IDE_t+\beta 1\ IDE_t^{\ 2}+\varepsilon t$$

ثم نقوم باختبار الفرضية H0 التي تمثل فرضية ثبات تباين الأخطاء التالية :

$$H0:\beta_0=\alpha_1=\beta_1=.....=\alpha_k=\beta_k$$

انطلاقا من الجدول رقم باستعمال برنامج Eviws تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية :

الجدول رقم 12:نتائج التقدير لاختبار وايت (white)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	4.526503	Prob. F(2,25)	0.0210
Obs*R-squared	7.443811	Prob. Chi-Square(2)	0.0242
Scaled explained SS	11.81496	Prob. Chi-Square(2)	0.0027

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/23/19 Time: 05:43
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.47880	12.78271	4.183683	0.0003
IDE^2	2.16E-05	1.05E-05	2.049311	0.0511
IDE	-0.069607	0.025880	-2.689579	0.0126

R-squared	0.265850	Mean dependent var	25.47032
Adjusted R-squared	0.207118	S.D. dependent var	49.76793
S.E. of regression	44.31531	Akaike info criterion	10.52149
Sum squared resid	49096.16	Schwarz criterion	10.66423
Log likelihood	-144.3009	Hannan-Quinn criter.	10.56513
F-statistic	4.526503	Durbin-Watson stat	1.205803
Prob(F-statistic)	0.021004		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه باستخدام برنامج Eviews8 .

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كمايلي :

$$\hat{U}^2_t = 53.47- 0.96ide +2.16E\text{-}5\ ide^{\ 2}$$

$R^2=0.265$ $\overline{R}^2=0.207$ $n=28$

$Fc= 4.625$ $n.R^2=7.42$

للكشف عن ثبات التباين سوف نعتمد على اختبار فيشر أو على احصاءة lm كمايلي :

- **اختبار ثبات التباين باستخدام فيشر :**

$H0 : \beta 0 = \alpha 1 = \beta 1$

لدينا: $Fc = 4.625$

اما احصاءة فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كما هي :

$F^{0.05}_{(1;26)} = 4.23$

نلاحظ أن : Ftab < fcal و منه نرفض h0 و نقبل h1 و منه يوجد مشكل عدم ثبات التباين للأخطاء .

- **اختبار ثبات التباين باستخدام احصاءة LM :**

$H0 : \delta^2_{\mu 1} = \delta^2_{\mu 2} = \ldots\ldots = \delta^2_{\mu 28}$

$H0 : \delta^2_{\mu 1} \neq \delta^2_{\mu 2} \neq \ldots\ldots \neq \delta^2_{\mu 28}$

H0 : لايوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء .

H1 : يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء .

- بما أن (prob(LM هي 0,0242 أي أقل من 0,05 نرفض h0 و نقبل h1 و بالتالي وجود مشكل عدم تجانس الأخطاء .

3 – اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : سنعتمد على اختبار jarque bera و الذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

H0 :الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H1 :الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم 08 : توضيح اختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية

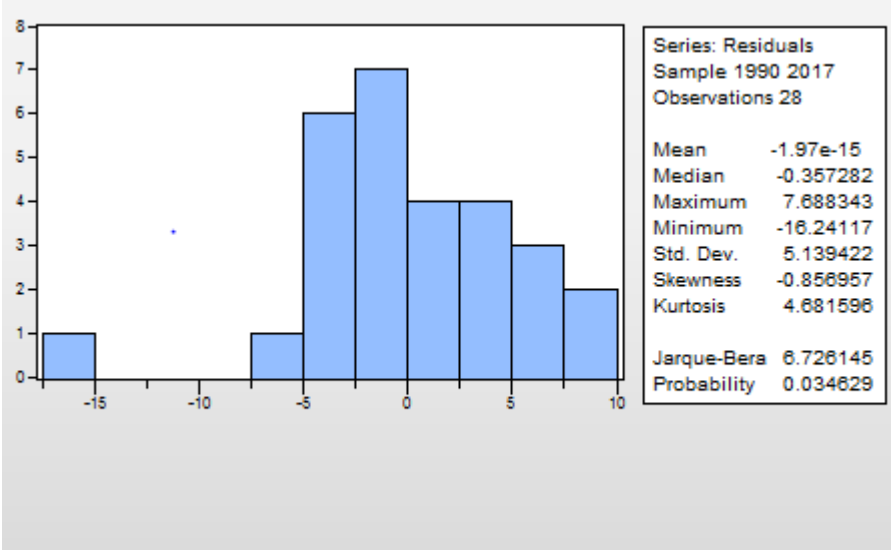

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلا ل النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن احصائية جارك بيراالمحسوبة : jp =6.728 ، و الاحتمال المرافق لها 0,03

نقارن قيمة جارك بيرا مع احصاءة Xp الجدولية التالية :

$X^2_{(0.05;2)}=5.991$

نلاحظ أن jp > $X^2_{(0.05;2)}$ ومنه نرفض H0 و نقبل h1 و بالتالي الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي .

المطلب الثاني :التنبؤ بمعدلات البطالة باستخدام النموذج المقدر

لقد استطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة مدى تأثير المتغير الاقتصادي على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة و بعد القيام باختبا ر النموذج المقدر من الناحية الاحصائية و الاقتصادية ثم اختبار مدى تحقيق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ بمعدلات البطالة .

1 – اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ :يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 09: توضيح اختبار معامل ثايل

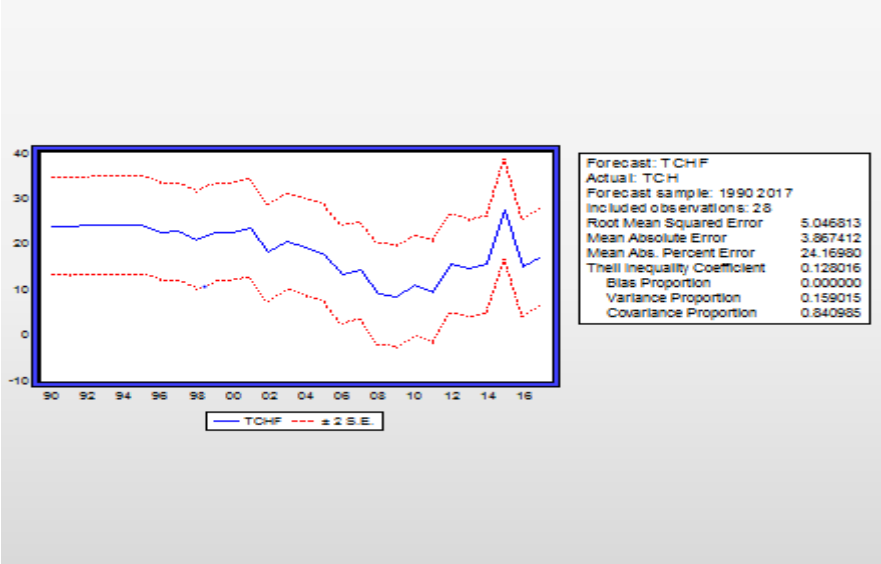

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن التنبؤ المقدر ليس له مقدرة مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أنه لا يقترب من الصفر ut=0.12 ، ما يفسر على أن النموذج ليس له مقدرة تنبؤية بمعدلات البطالة تكون مرفوضة .

خلاصة الفصل :

ان الاهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج و الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم ، و التي تهدف الى ترقية و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و أيضا في قطاع الخدمات ، و التي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة .

لكن بالرغم من كل لجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كاستراتيجية للقضاء على البطالة في اطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ،الا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تفتخر بها الجزائر في شتى الميادين ، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا، بالرغم من قوة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

ان الاهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ، و يبدو ذلك جليا من خلال البرامج و الاصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها توفير المناخ الاستثماري الملائم ، والتي تهدف الى ترقية و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل و الراغبة فيه ، و ذلك من خلال اصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات و الاعفاءات و الضمانات للمستثمر الوطني و الأجنبي على حد سواء ، قصد تشجيع و تطوير الاستثمارات و بالتالي خلق مناصب الشغل ، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة .

من خلال هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كحل أساسي لاعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في اطار الشراكة ، و تنوع القطاعات الاقتصادية ، فالجزائر تمتلك مؤهلات و عناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين و رغم أن هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي ، و له مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة الا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات .

و في هذا الاطار ، قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات و أصدرت العديد من التشريعات لتسهيل عملية الاستثمار و لتوفير بيئة استثمارية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب من أجل التقليل من مشكل البطالة .

و لقد تناولنا في دراستنا أمع التركيز على الجزائر ، حيث حاولنا تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال استعراض أهم الاصلاحات التي قانت بها و التحفيزات التي قدمتها و التشريعات التي أصدرتها ثم التطلع على آفاقه ، كما تناولنا أيضا بعض المفاهيم عن البطالة و النظريات المفسرة للعلاقة التي تربط بين البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر ، ثم حاولنا قياس تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة خلال الفترة من 1990 – 2017 .

النتائج :

و من أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- هناك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و البطالة تكون ايجابية اذا كان يوفر وظائف جديدة و سلبية اذا اعتمد على الآلات و العمالة الأجنبية .

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر ، و هي التي تسعى حاليا الى ايجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه .
- اهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات تجاهلها للقطاعات الأخرى .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي .
- تسعى الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الحوافز و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من حدة البطالة .

التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل اليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية :

- تحديد أشكال دخول الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة ، كما لابد على الجزائر أن تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلائم بيئتها الاستثمارية .
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الاجنبي المباشر في مجال المحروقات و على أن يشمل القطاعات المنتجة الاخرى خاصة الفلاحة و السياحة .
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار و الطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع .
- ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.
- ضرورة استقطاب المشاريع الأجنبية كثيفة العمالة ، لخلق المزيد من فرص العمل .

آفاق الدراسة :

لا يتوقف الموضوع عند هذا الحد ، باعتباره أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة ، و يمكن ان تشكل مواضيع لاحقة لأبحاث لاحقة ،و لهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق الى الجوانب التالية :

- العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية في ظل الانفتاح الاقتصاد العالمي .
- دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين البلدان العربية واقع و آفاق .

قائمة المراجع

أ – المؤلفات:

1 - أبوقحف عبد السلام:الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية،مؤسسة الجامعية ، مصر ، 2003 .

2 - أحمد حسين عبد الحميد رشوان :أزمات الشباب و البطالة ،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،2015 .

3 - أحمد ماهر:تقليل العمالة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2000 .

4 - أسامة السيد عبد السميع :مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، مصر 2008 .

5 - أميرة حسب الله محمد:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية،دار الجامعة،2004 - 2005 .

6 - اياد عبد الفتاح النسور:أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، عمان ، 2014 .

7 - حسام داود : مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرةللنشر و التوزيع .

8 - خالد الزواوي :البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل ،مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004 .

9 - رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الاجنبي المباشرفي عصر العولمة ، الطبعة الاولى ،المكتبة العصرية، 2003 .

10 - سليمان عمر محمد الهادي:الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي،الطبعة الاولى،عمان الاردن،2010.

11 - شعيب بونوة ،زهرة بن يخلف :مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

12- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ،2005

13- طاهر موسى عطية :ادارة الأعمال الدولية ،دار النهضة العربية ،الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2001 .

14- عبد الرحمن يسرى أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية ، جامعة الاسكندرية ، 2004 .

15- عبد السلام ابو قحف:نظريا التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية،1989.

- 16 عبدالسلام ابو قحف:اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي .

17- عبد السلام ابو قحف:مقدمة في ادارة الاعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعا الفنية،الطبعة الرابعة ،الاسكندرية ،مصر ،1998 .

18-عبد القادر محمد علاء الدين:البطالة (أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الامن القومي في ظل تجليات العولمة ،تحديات الاصلاح الاقتصادي) ، الاسكندرية، منشأة المعارف ،2003 .

19- عبد الكريم كاكي:الاستثمار الاجنبي و التنافسية الدولية،مكتبة حسن العصرية،بيروت،لبنان .

20-عصام عمر مندور:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية،2010 .

21- عكادي رضوان :ظاهرة البطالة في الجزائر، دراسة في الأسباب و سبل معالجتها ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2017 .

22- علي عبد الوهاب نجا :مشكلة البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2005 .

23- عمر صقر:العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الاسكندرية،2003 .

24 - عمر هاشم محمد محمد صدقة :ضمانات الاستثمار الاجنبية في القانون الدولي،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية .

25 - فليح حسن يخلف:التمويل الدولة ،مؤسسة الوراق،الطبعة الاولى ،عمان،2004 .

26- قاسم هاشم علوان:ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،دار الثقافةللنشر والتوزيع،الطبعة2 ،عمان – الاردن ،2011 .

27- محمد العربي ساكر،محاضرات في الاقتصاد الكلي ،دار النشر و التوزيع ،القاهرة .

28- لؤي أديب العيسى: الفساد الاداري و البطالة ،دار مكتبة الكندي ،الطبعة الاولى،عمان ،2014 .

29- مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد :مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،الطبعة الاولى ، وائل للنشر و التوزيع ، عمان 2004.

30- د-مدني بن شهرة : الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان .

31- منير ابراهيم هندي:الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ،منشأة المعارف،2005.

32- ناصر دادي عدون- عبد الرحمن العايب: البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010 .

33- نزيه عبد المقصود مبروك:الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية،دار الفكرالجامعي،الاسكندرية،2007.

34 - نعمة الله تجيب ابراهيم : نظرية اقتصاد العمل ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ،مصر ،1997 .

35-نعيمة أوعيل :واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر،الطبعة الاولى،مكتبة الوفاءالقانونية،الاسكندرية ،2016.

36 -هوشيار معروف:الاستثمارات والاسواق المالية،دارالصفاء،الطبعة1،عمان،الاردن .

37– هيثم الزغبي :أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان ،2000 .

ب – الكتب باللغة الاجنبية :

1-Bernard bonin : le monde de multinational ;les editionsd organisation.paris 1987 .

2 -Zaki laibi :Malaise dans la mondialisation ; entrtien avec philippe petit ; paris ;les edition textuel ; 2001 .

ج -الرسائل العلمية:

1 - با محمد نفيسة :تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،وهران،2015 -2016.

2 - بيوض محمد العيد:تقييم الاستثمار الاجنبي على النموالاقتصادي و التنمية المستدامة،اطروحة ماجستير ،2015.

3 - جوامع لبيبة:أثر السياسات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية،اطروحة دكتوراه،الطور الثالثفي العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة (محمد خيضر)،2014 -2015.

4 - حتحات محمد رضا:دراسة قياسية لمحددات الاستثمالر الاجنبي،مذكرة ماجستير، ، INPS .

5 - رانية سعيد أبو بكر:مقدمة في التجارة العالمية تخصص تسويق www.Nabonlin;ORG AR risearch economic power point

6 - سليمان حسين:الاستثمار الاجنبي المباشرو الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 .

7 - طابوش مولود :أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

8 - عبد الرحمن العايب: البطالة واشكالية التشغيل في اطار برامج التعديل الهيكلي ،حالة الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004 .

9 - عبد القادر خديجي:دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية،مذكرة ماجستيرفي علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص مالية،2007 -2008 .

10 - عبد الكريم بغداش:الاستثمار الاجنبي المباشر آثاره على الاقتصاد الوطني ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007 - 2008 .

11 - عمار زودة:محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر،رسالة ماجستير،قسم علوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،2007 -2008.

12 - غزالي محمد:تاثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة مستغانم ،2017 ،ص10 .

13 - فيصل حبيب حافظ :دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، فرع ادارة الأعمال ،جامعة الجزائر ، 2005 .

14 - كريمة قويدري : الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، مستغانم 2010 – 2011.

15 - نشمة ياسين : مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، أطروحة دكتواه ، ميدان ادارة المنظمات ، تلمسان ، الجزائر2018.

16 - وسام عمر كامل العماوي: دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص العمل في الدول العربية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر غزة ، 2013 .

د - النصوص القانونية و المراسيم :

1 - المرسوم التشريعي رقم 93 -12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 .

2 - البنك الدولي:تقرير عن التنمية في العالم ،1999 – 2000 .

ه - المقالات و التقارير :

1 - بلال لوعيل:اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1995 -2007 ،مجلة أبحاث اقتصاديات و ادارية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد الرابع ،ديسمبر 2008 .

2 - صالح مفتاح:دلال بن سمينة،واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية،مجلة بحوث تطبيقيةعربية،العددان 43 -44 ،2008 .

3 - بلحوج بولعيد:معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد04 ،2006.

4 - علي همال :فاطمة حفيظ ،أفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو ومتوسطية ،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ،الجزائر،العدد 04 ، مارس 2005 .

5 - محبوب بن حمودة،اسماعيل بن قانة:أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي ،مجلة الباحث،العدد 05 ،2007.

6 -عماري زهير،أ.حافظ أمين:اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري:مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

العدد 54 ،2018 .

7 - قريب لله عبد المجيد عبد القادر حامد ،المحددات الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة في السودان ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 100 ،المجلد 23 ،2017 .

8 - يونس مسعداوي:تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشرمع اشارة لحالات بعض الدول العربية،أبحاث اقتصادية ،جامعة سعد دحلب البليدة،العدد الثالث،جوان 2008.

9- مجلة نيوز :أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة

و - المواقع الالكترونية :

https://w w w hellooha.com .

https://plat form .almanlal .com . .

https://man doo3/com.

www .la documentation française économie .com.fr.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
اهداء	
الفهرس	
المقدمة العامة	02
الفصل الأول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	08
المبحث الاول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	09
المطلب الأول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و اشكاله	09
المطلب الثاني :خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر و هدفه	13
المبحث : الاستثمار الاجنبي المباشر (الأهمية ،الدوافع و المحددات) الثاني	14
المطلب الأول:أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	14
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	15
المطلب الثالث :محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	16
المبحث الثالث : نظريات و مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر	23
المطلب الاول : نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر	23
المطلب الثاني :مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر	27
المبحث الرابع :الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	28
المطلب الاول :تطور قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	28

المطلب الثاني : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر	39
الفرع الاول :المعوقات الاقتصادية	39
الفرع الثاني : المعوقات القانونية و الادارية	41
الفرع الثالث :المعوقات الهيكلية أو البنيوية	42
المطلب الثالث :تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	42
الفرع الاول : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة	43
الفرع الثاني:اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	44
الفرع الثالث :تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم قطاعات مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017	44
الفرع الرابع :أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017	45
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني :الاطار النظري للبطالة	
تمهيد	48
المبحث الاول :مفاهيم اساسية حول البطالة	49
المطلب الاول :تعريف البطالة و قياسها	49
المطلب الثاني : أنواع البطالة	52

المطلب الثالث :أسباب البطالة	54
المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	55
المطلب الأول : النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة	55
المطلب الثاني :النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	62
المبحث الثالث :آثار البطالة و كيفية علاجها	65
المطلب الاول :الآثار المترتبة عن البطالة	65
المطلب الثاني : كيفية علاج مشكلة البطالة	66
المبحث الرابع :أهم علاقات الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على البطالة	68
المطلب الأول : أهم علاقات الاستثمار الاجنبي المباشر	68
المطلب الثاني : أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة	70
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة من1990 - 2017	
تمهيد	73
المبحث الاول :دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج	74
المطلب الاول :تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج	74
المطلب الثاني:صياغة وتقدير النموذج	78

الفرع الأول : صياغة النموذج	78
الفرع الثاني : تقدير النموذج	79
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر	81
المطلب الأول : الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر	81
المطلب الثاني :التنبؤ بمعدلات البطالة باستخدام النموذج المقدر	87
خلاصة الفصل	88
الخاتمة العامة	90
قائمة المراجع	93
قائمة المحتويات	99
قائمة الأشكال و الجداول	104
الملخص	107

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكـــــــــال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	42
02	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	57
03	منحنى الطلب على العمل	58
04	منحنى سوق العمل عند الكلاسيك	59
05	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990 -2017	76
06	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 1990م – 2017 م	77
07	تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاءة DW	84
08	لتوزيع الأخطاء العشوائيةjarque beraتوضيح اختبار	87
09	توضيح اختبار معامل ثايل	88

قائمة الجـــــــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	15
02	أسباب و آثار الخطر السياسي على شركات متعددة الجنسيات .	20
03	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة	22
04	مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017 :	43
05	اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	44
06	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم قطاعات مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017	44
07	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017	45
08	المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1990 -2017	74
09	نتائج تقدير نموج الخطي البسيط	80
10	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	81
11	يمثل نتائج تقدير النموذج المصحح	84
12	نتائج التقدير لاختبار وايت (white)	85

الملخص

الملخص:

لقد شرعت الجزائر في سياسة للإصلاحات الهيكلية ، متبوعة بتطبيق برامج التكيف بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية ، والتي سمحت باستعادة توازن الاقتصاد الكلي و تحرير الاقتصاد وتحسين أدائه كنمو الناتج المحلي الإجمالي و تطور القطاع الخاص وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويهتم هذا العمل البحثي بقضية آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر،وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ،تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول ويتناول الجانب النظري و المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويقدم الفصل الثاني الجانب النظري و المفاهيمي للبطالة، فيما يتطرق الفصل الثالث للجانب التطبيقي والتي تبين من خلاله أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور متواضع في الحد من البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الإصلاحات الهيكلية ، المؤسسات المالية الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé:

L'Algérie a entrepris une politique de réformes structurelles suivis, par des programmes d'ajustement menés en accord avec les institutions financières internationales, ce qui a permis le rétablissement des équilibres macro-économiques et la libéralisation de l'économie et l'amélioration des performances en terme de croissance du PIB, de développement de secteur privé et d'accroissement des flux entrants des IDE.

Ce travail de recherche est consacré à la problématique des effets des IDE sur le chômage en Algérie.

Afin de répondre à notre problématique ainsi qu'aux questions secondaires, nous avons structuré notre travail en trois chapitres :

Le premier chapitre traite l'aspect théorique et conceptuel des IDE.

Le deuxième chapitre aborde l'aspect théorique et conceptuel du chômage.

Enfin, le dernier chapitre présente les résultats de l'étude empirique, les résultats ont montrée que les investissements directs étrangers(IDE) ont eu un rôle modeste dans la réduction du chômage en Algérie.

Mots clés: réformes structurelles, institutions financières internationales, investissements directs étrangers.